مسالكُ التَّفسيرِ اللُّغويِّ عندَ الرَّاغبِ الأَصفهانيِّ (ت٥٠٢هـ) في "مفردات أَلفاظ القرآن"

أ.م.د.حقي إسماعيل محمود السَّامرائيُّ
&
أ.م.د.إبراهيم يعقوب محمود الحسان
كلية الإمام الأَعظم (رحمه الله) الجامعة

الملخص

في هذا البحث سيظهر أَنْ أَصحاب المعجمات عامَّةً، ومنهم الرَّاغب الأصفهانيُّ (ت٥٠٢هـ) في "مفردات أَلفاظ القرآن"، لا يُقدِّمون التَّفسير اللُّغويَّ للأَلفاظ على وفق منهج واحد، وإِنَّما تتعدَّد مناهجهم ومسالكهم في ذلك.

وقد أَحصينا في هذا البحث مسالك التَّفسير اللُّغويّ الَّتِي اعتمدها الرَّاغب في "مفردات أَلفاظ القرآن"، فبلغت: عشرًا، وهي: التَّفسير بالتَّرادفِ، والفروقِ الدَّلاليَّةِ، والتَّضادِّ، والعلاقاتِ المجازيَّةِ، والعمومِ والخصوصِ، والأَوصافِ والاعتباراتِ، والدَّلالاتِ الاصطلاحيَّةِ، والأُصولِ الاشتقاقيَّةِ، والوظائفِ الصَّرفيَّةِ، والعلاقاتِ النَّحويَّةِ.

وأَوضحنا في البحث مفهوم كلٍّ من المسالك السَّابقة، وفوائدها، وتوظيفها في استنتاج الدَّلالات اللُّغويَّة للأَلفاظ.

Abstract

AI-Rragheb Al-Asfahani (died 502 H.) courses of linguistic interpretation in the vocabulary of the words of Qur'an

this research, lexicographers dagenenal, among them AI-Rragheb Al-Asfahani (died 502H.) in the vocabulary of the words of Quran will show that they do not Present the linguistic interpretation of vocabularies in one medood ,bul they vary.

In this research, we have counted the methods that AI-Rragheb took in consiseration in his book, they were en Interpretation in consequence, differences, semantic contradiction - metaphorieal relationships, general and private descriptions and considerations idiomatic indications derivative roots, morphological functions. grammatical relationships.

In this research, we have explained the concept of the previous methods heir benefits and the way they used in realizing the linguistic indications for the vocabularies.

مُقَدِّمَة

الحَمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أَشرف المرسلين، سيّدِنا محمدٍ النَّبيِّ العربيِّ الأَمين، وعلى آلهِ وأَصحابهِ أَجمعين.

أَمَّا بَعْدُ:

فيُعدُّ التَّفسير اللُّغويُّ للأَلفاظ الرُّكن الأَساس الَّذِي يُبنى عليه فهم الدَّلالة العامَّة للنَّصِّ. ففهم النُّصوص وإدراك ما فيها من معانٍ ودلالات يستند إلى عدة أُمور، منها شخصية القائل واتجاهاته الفكريَّة ودوافعه النَّفسيَّة وثقافته العامَّة ومستواه العلميُّ وأُسلوبُهُ في التَّعبير، ومنها الظُّروف المحيطة بالنَّصِّ الَّتِي اصطُلح على تسميتها بالمقام، كالمناسبة الَّتِي من أَجلها صِيغ النَّصُّ، والعصر والبيئة اللَّذينِ قيل فيهما، وواقع المخاطَبين به ومستواهم الفكريّ والثَّقافيّ، وغير ذلك، ومنها النَّصُّ نفسه، بما يحتويه من أَلفاظ، ودلالات صرفيَّة، وعلاقات نحويَّة، وصور بلاغيَّة. والإِحاطة بالأُمور السَّابقة كلِّها يُعدُّ ضروريًّا للوصول إلى المعنى الدَّقيق للنَّصّ.

وإذا صرفنا النَّظر عن شخصية صاحب النَّصِّ والظُّروف المحيطة به؛ لكونها تحتاج إلى بحث مستقلٍّ، واتَّجهنا إلى النَّصِّ نفسه، نجده يتألف من أَلفاظ، لها دلالات لُغويَّة، ووظائف صرفيَّة، ويَحكمها داخل التَّراكيب نظامٌ نحويٌّ، يُكسبها وظائف دلاليَّة، ويُدخلها في علاقات بلاغيَّة.

والفهم الدَّقيق للنَّصِّ يتطلب بلا شكٍّ معرفة معاني الأَلفاظ، ووظائفها الصَّرفيَّة، والعلاقات النَّحويَّة بينها، والصُّور البلاغيَّة الَّتِي تركَّبَت منها.

ولهذا نجد أَنَّ دراسة نصٍّ ما تبدأُ بتفسير معاني الأَلفاظ، وتحديد أَنواعها، وذِكر وظائفها الصَّرفيَّة داخل السِّياق، وتعيين مرتبتها من حيث الحقيقة والمجاز، ثُمَّ تحديد وظائفها النَّحويَّة الَّتِي اكتسبتها داخل التَّراكيب، ثُمَّ التَّعريج على الخصائص الجماليَّة والصُّور البلاغيَّة. ومعرفة معاني الأَلفاظ وتفسيرها هو المقصود بالتَّفسير اللُّغويّ، وهو موضوع هذا البحث.

والتَّفسير اللُّغويّ للأَلفاظ لا بُدَّ من أَنْ يُراعي موقعَها داخل التَّراكيب، وأَنْ يكون مُعبّرًا

تعبيرًا دقيقًا عن دلالتها في السِّياق، وألَّا يتعرض لدلالاتها الفرعيَّة الَّتِي لا تتوافق معه، ويُفترَض به أَنْ يُعَبَّر عنه بمقابل لفظيٍّ على سبيل التَّرادف إِنْ أَمكن، أَو بسياقٍ لُغويٍّ إِنْ تعذَّر التماس المرادف.

ولكنْ عند النَّظر في المعجمات وكتب التَّفسير والشُّروح نجد اختلافًا واضحًا في اتجاهات التَّفسير اللُّغويّ ومناهجه، وهذا الاختلاف نلمحه في كتاب "مفردات أَلفاظ القرآن" للرَّاغب الأَصفهانيّ (ت٥٠٢هـ)، موضوع هذا البحث، علمًا أَنَّ "مفردات" الرَّاغب كتاب متخصص في تفسير الأَلفاظ الَّتِي وردت في القرآن الكريم.

فالرَّاغب في كتابه "مفردات أَلفاظ القرآن" يُقدِّم التَّفسير اللُّغويَّ للأَلفاظ في صور متنوعة، فأَحيانًا يُفسِّر بالتَّرادف أَو التَّضادِّ، وتارة يربط اللَّفظ بآخر على أَساس العموم والخصوص بينهما، وطَورًا يُفسِّر اللَّفظ بسياق وصفيٍّ لأَجزائه وطبيعته، وأَحيانًا بِمَا يُلابسه من الحقيقة والمجاز، وأَحيانًا بالإِشارة إلى وظيفته الصَّرفيَّة، أَو بتحديد ما ينطبق عليه من المصطلحات النَّحويَّة، ورُبَّما فسَّره بحسب الدَّلالات الاصطلاحيَّة، أَو بالتَّعمق في الأَصل الاشتقاقيّ لمادته اللُّغويَّة كما في "معجم مقاييس اللُّغة" لابن فارس (ت٣٩٥هـ).

وهذا البحث يتألف من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

تناولنا في المبحث الأَوَّل: التَّفسير بالعلاقات الدَّلاليَّة، ويشتمل على: التَّفسير بالتَّرادفِ، والفروق اللُّغويَّة، وبالتَّضادِّ، وفي المبحث الثَّاني: تحدَّثنا عن التَّفسير بالمجاز وعلاقاته، وخصَّصنا المبحث الثَّالث: لدراسة التَّفسير بالبُنى والتَّراكيب، ويشتمل على: الاشتقاق الصَّرفيّ، ووظائف البُنى الصَّرفيَّة، والعلاقات النَّحويَّة. ثُمَّ أَنهينا البحث بخاتمة دوَّنَّا فيها أَهم النَّتائج الَّتِي توصَّل إليها البحث.

وتجدر الإِشارة إلى أَنَّ مضمون البحث جديد، إِذ لم نعثر فيما بين أَيدينا من المصادر والمراجع على مَن كتب في موضوعه؛ ولهذا فإِنَّ مسالك التَّفسير الَّتِي ذكرناها هي ممَّا توصَّلنا إِليه بالاستقراء والملاحظة. والله الموفق وبه نستعين.

المبحث الأَوَّل

التَّفسيرُ بالعلاقاتِ الدَّلاليَّةِ

إنَّ الحاجة إلى توضيح الكلام قد يحسُّ بها صاحب الكلام نفسه، إذا كان يعنيه نقل فكرة أَو معنى إلى المتلقِّي، وقد يحسُّها المتلقِّي إذا كان يهمُّه أَنْ يعرف معنى ما تلقَّاه أَو عُرض عليه أَو عُرِض له، وَتُمَثِّل العلاقات الدَّلاليَّة، أَو أَوجه الدَّلالة بين اللَّفظ والمعنى أَطْرُف صور توضيح الكلام لِمَا لها من الإحاطة والشُّمول في التَّفسير اللُّغويِّ الدَّقيق. وتعدُّ العلاقات نتيجة من نتائج التَّطور اللُّغويّ[١].

فالأَصل في التَّفسير المعجميّ عامَّةً أَنْ يُفسَّر اللَّفظ بمرادفه، مع الإشارة إلى ما بينهما من فروق إِنْ وُجدت، ويُفتَرض بالمرادِف مطابقةُ اللَّفظ المُفسَّر في الوظيفة الصَّرفيَّة، فيُفَسَّر كلٌّ من اسم الذَّات والمصدر والمشتقِّ والفعل بما يُطابقه في التَّقسيم والوظيفة، والتَّجرُّد والزِّيادة.

ومن أَمثلة ما ورد في تفسير الأَسماء: جاء في "لسان العرب": ((الغيثُ: المطرُ والكلأُ؛ وقيل: الأَصلُ المطرُ، ثُمَّ سُمِّيَ ما يَنبُتُ به غَيثًا))[٢].

فهنا فسَّر (الغيث) بدلالتِيه الحقيقيَّة، وهي: المطرُ، والمجازيَّة وهي: الكلأُ. و(الغيث) اسم ذات، وكذلك المرادِفان. والمُلاحَظ أَنَّ صاحب "لسان العرب" لم يَذكر الأَصلَ المصدريّ أَو الاشتقاقيّ الَّذِي نُقِلَت منه هذه الأَسماء، على حين نجد بعض المعجمات كـ"الاشتقاق" لابن دريد (ت٣٢١هـ)، و"معجم مقاييس اللُّغة" لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، وغيرهما تُعنى في الدَّرجة الأُولَى بربط الأَسماء بِأُصولها المصدريَّة والاشتقاقيَّة.

وفائدة تحديد الأُصول المصدريَّة والاشتقاقيَّة للأَسماء هي ربطُها بالمعاني الأَصليَّة الَّتِي أُخِذت منها، وهي تُفيد في تفسير سبب التَّسمية ومسوِّغاتها، وما يُلابس اسم الذَّات من صفات غالبة عليه. وأُصول الأَسماء السَّابقة هي على النَّحو الآتي:

الغَيثُ: سُمِّي بذلك؛ لِأَنَّه يَغيثُ النَّاسَ، أَي: يأتيهم عونًا حين يضطرون إليه، فهو مصدر: غاثَ يَغيثُ، بمعنى اسم الفاعل: الغائِث، عُبِّر به عن اسم الذَّات، لدلالته على مُسمًّى يُدرَك بالحواس[٣]. وتحديد الأَصل الَّذِي أُخِذ منه أَفاد الدَّلالة على الماء النَّازل من السَّماء مع الصِّفة الغالبة عليه، وهي إغاثة النَّاس المضطرين إليه.

أَمَّا (المطر) فهو: ماء السَّحاب، وهو اسم جنس مرتجل، وُضِع في الأَصل للدَّلالة على اسم الذَّات[٤]،أَي: إِنَّه يدلُّ على مُسمَّاهُ فحسب دون إِفادةٍ، أَوصاف مُرافقة له.

وأَمَّا (الكلأُ) فهو: العشب يابسُهُ ورَطبُهُ، ولم أَجد مَن أَشار إِلى أَصل تسميته، لكن دلالة مادة (كلأ) على النَّظر والمراقبة والحفظ تُوحي بِأَنَّه مأخوذ منها؛ لِأَنَّهم كانوا يبحثون عنه فإِنْ عثروا عليه حفظوه لمواشيهم وحموه من غيرهم، فهو بهذا المعنى: اسم ذات، منقول من مشتقٍّ على صيغَة (فَعَل) بمعنى اسم المفعول: المكلوء المحفوظ.

فيكون مثل: مال سَلَب، أَي: مسلوب، ومتاع جَلَب، أَي: مجلوب[٥]، ولِأَنَّه منقول من مشتق أَصبح يدلُّ على مُسمَّاه، مع الصِّفة الغالبة عليه، وهي: النَّظر والحفظ.

ومن أَمثلة تفسير المصادر: جاء في "لسان العرب" مثلًا: ((التَّحَفُّل: التَّزيُّنُ. والتَّحفيل: التَّزيين))[٦].

فالمُلاحَظ أَنَّه فسَّر كلَّ مصدر بمصدر مرادف من حيث المعنى اللُّغويّ ودلالة أَحرف الزِّيادة، فـ(التَّحفُّل) و(التَّزيُّن) فعلاهما: تَحفَّل وتَزيَّن، مزيدان بالتَّاء والتَّضعيف لمعنى المطاوعة[٧]، الَّذِي يدلُّ عليه المصدران أَيضًا.

و(التَّحفيل) و(التَّزيين) فعلاهما: حفَّل وزيَّن، مزيدان بالتَّضعيف لمعنى الجعل والتَّعدية[٨]، فتحقَّق في هذا التَّفسير التَّطابق في المعنى اللُّغويّ للمجرد، والتَّوافق في المعاني الصَّرفيَّة لأَحرف الزِّيادة.

ومن أَمثلة تفسير الأَفعال: جاء في "تاج العروس" مثلًا: ((وتَعَقَّلَ: تكَلَّفَ العَقلَ، كما يُقال: تحَلَّمَ وتَكَيَّسَ. وتَعاقَل: أَظهَرَ أَنَّه عاقِلٌ فَهِمٌ، وليس كذلك. وعَقَلَ الشَّيءَ يَعقِلُه عَقلًا: فَهِمَه))[٩].

ففي هذا السِّياق المعجميّ فسَّرَ دلالة الفعل المجرَّد (عقَل) بمرادفه (فَهِم)، وذَكَر معه مصدره (عقلًا)؛ للدَّلالة على أَنَّه بمعنى: الفهم. أَمَّا الفعلان المزيدان فقد فسَّر دلالتهما العامَّة الَّتِي تتحصل من المعنى اللُّغويّ للمجرَّد، والمعنى الصَّرفيّ لأَحرف الزِّيادة.

فالفعل (تعقَّل) ثلاثي مزيد بحرفين هما: التَّاء والتَّضعيف، والزِّيادة لمعنى: التَّكلُّف، أَي: بذل الجهد للاتصاف بالفعل على الحقيقة[١٠]. أَمَّا الفعل (تَعاقَل) فهو: ثلاثي مزيد بحرفين هما، التَّاء والأَلف، لمعنى: الإِيهام، أَي: إِنَّه يُوهِم النَّاس أَنَّه عاقل وهو ليس

كذلك[١١].

فتفسير الفعل المجرد (عقَل) إنَّما كان بمرادفه (فَهِم)، أَمَّا تفسير الفعلين المزيدين (تعقَّل) و(تَعاقَل) فكان بذكر المعنى اللُّغويّ للمجرَّد مع ما تدلُّ عليه أَحرف الزِّيادة، ولم يُفسَّرا بمرادفَين؛ لِأَنَّ المرادف المفترض للأَوَّل هو (تَفَهَّم)، والمرادف المتبادر إلى الذِّهن بالنِّسبة للثَّاني هو (تَفاهم)، والشَّائع في (تَفَهَّم) أَنَّ زياداته للتَّدرُّج أَو مواصلة العمل في مهلة[١٢]، على حين أَنَّ الزِّيادات في (تَفاهم) للمشاركة[١٣]، فليس ثَمَّة ترادف ولا مجال للتَّفسير بالمرادِف.

فالتَّفسير بالمُرادِف هو الأَصل في التَّفسير المعجميّ، لكن أَصحاب المعجمات لا يلتزمون به دائمًا؛ إِمَّا لعدم توافر مرادف يُعبِّر عن المعنى تمامًا، وإِمَّا لقناعتهم بِأَنَّ أَنواع التَّفسير الأُخرى، الَّتِي سنتحدث عنها بعد قليل، أَكثر دقةً في التَّعبير عن المراد، أَو لِأَنَّها تبادرت إلى أَذهانهم فدوَّنوها واعتمدوها.

وفيما يأتي عرض لصُوَر التَّفسير بالعلاقات الدَّلاليَّة بين الأَلفاظ عند الرَّاغب في "مفردات أَلفاظ القرآن".

١ – التَّفسيرُ بالتَّرادفِ:

التَّفسير بالتَّرادف هو الصُّورة الغالبة على "مفردات أَلفاظ القرآن" وغيره من المعجمات، كما ظهر سابقًا، لكن ما ينماز به الرَّاغب أَنَّه لا يُهمل الفروق، بل يذكرها مفصَّلةً، ومن أَمثلة ذلك قوله: ((الأَسَفُ: الحزن والغضب معًا، وقد يُقال لكلِّ واحدٍ منهما على الانفراد، وحقيقته: ثوران دم القلب شهوةَ الانتقام، فمتى كان ذلك على مَنْ دونه انتشر فصار غضبًا، ومتى كان على مَنْ فوقه انقبض فصار حزنًا))[١٤].

فالرَّاغب هنا فسَّر (الأَسَف) بالمُرادِف، ذاهبًا إلى أَنَّ معناه يتحصَّل من امتزاج معنَيَين، هما: (الحزن) و(الغضب)، ثُمَّ شرع يشرح الخصائص والهيئات الَّتِي ينماز كلُّ واحدةٍ منهما عن الآخر. وقد حافظ في تفسيره على الوظيفة الصَّرفيَّة، فكان اللَّفظ والمرادف كلاهما من المصادر.

ومن أَمثلة التَّفسير بالتَّرادف قوله: ((السَّنا: الضَّوء السَّاطع، والسَّناءُ: الرِّفعة، والسَّانِيةُ: الَّتِي يُسقى بها سمِّيت لرفعتها))[١٥]. ففي هذا المقطع فسَّر (السَّنا) وهو اسم ذات بمرادفه

(الضَّوء السَّاطع)، وفسَّر (السَّناء) وهو مصدر بمرادفه أَيضًا وهو: الرِّفعة.

أَمَّا (السَّانِية) ففسَّرها بما يدلُّ على العموم، بحيث تُطلَق على كلِّ ما يُسقَى به؛ وذلك لِأَنَّها في الأَصل من الصِّفات الَّتِي لا تتعلق بموصوف محدَّد، إِذ تجري على كلِّ ما يتصف بالرِّفعة والعلو والقيمة والمنزلة من الأَشياء والأَشخاص؛ ولهذا جاء تفسيرها شاملًا لجنس ما يُسقى به من الآنية.

ومن التَّفسير بالتَّرادف قوله: ((الرِّدْءُ: الَّذِي يتبعُ غيرَهُ مُعينًا له، قال تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾[١٦]، وقد أَردأَهُ، والرَّدِيءُ في الأَصلِ مثلُهُ، لكنْ تُعُورِفَ في المُتأَخِّرِ المذمومِ. يُقالُ: رَدُأَ الشَّيءُ رَداءةً، فهو رَدِيءٌ، والرَّدَى: الهلاك، والتَّرَدِّي: التَّعرُّضُ للهلاكِ، قال تعالى: ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ﴾[١٧]))[١٨].

ففي هذا السِّياق فسَّر الرَّاغب كلًّا من: (الرِّدء) و(الرَّديء) و(الرَّدى) و(الترَدِّي) بما يُرادفه، وهي الطَّريقة الأَساس في التَّفسير اللُّغوي كما اتضح سابقًا.

ومن الأَمثلة قال الرَّاغب: ((فَرْعُ الشَّجَرِ: غُصْنُه، وَجمعُه: فُرُوعٌ. قال تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[١٩]))[٢٠]. فقد فسَّر (الفرع) بمرادفه، وكلاهما اسم ذات.

٢- التَّفسيرُ بتحديدِ الفُرُوقِ الدَّلاليَّةِ:

تعدُّ الفروق الدَّلاليَّة أُسلوبًا من أَساليب التَّفسير اللغوي، يلجأُ إِليه المفسِّرون عامَّةً وأَصحاب المعجمات خاصةً في تحديد المعاني الدَّقيقة للمترادفات عن طريق توضيح ما بينها من فروق.

وظهر أَيضًا أَنَّ مسالك التَّفسير كالعموم والخصوص والأَوصاف والاعتبارات الدَّلاليَّة تصب في تحديد الفروق وبيانها، لكن التَّركيز على الفروق نفسها هو أُسلوب ينماز في التَّفسير اللُّغويّ وطريقة مستقلة من مسالكه.

ومن أَمثلة التَّفسير بتحديد الفروق قول الرَّاغب في مادة (سدّ): ((السَّدُّ والسُّدُّ قيل: هما واحد، وقيل: السُّدُّ: ما كان خِلْقةً، والسَّدُّ: ما كان صَنْعةً))[٢١].

فاللَّفظان المُفسَّران مترادفان كما يتضح، ولكنْ بينهما فرق لم يفت الرَّاغب ذِكرُه والتَّنبيه عليه.

وجاء في مادة (حنف): ((الحَنَفُ: هو ميلٌ عن الضَّلال إلى الاستقامة، والجَنَفُ: ميلٌ عن الاستقامة إلى الضَّلال. والحَنِيفُ هو المائلُ إلى ذلك، قال عزَّ وجلَّ: ﴿قَانِتَا لِلَّهِ حَنِيفَا ﴾[٢٢]، وقال: ﴿حَنِيفًا مُّسْلِمًا ﴾[٢٣]، وجمعه حُنَفاء، قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ ۞ حُنَفَآءَ لِلَّهِ ﴾[٢٤]، وتَحَنَّفَ فلانٌ، أَي: تحرَّى طريقَ الاستقامةِ، وسمَّتِ العربُ كلَّ من حجَّ أَو اختتنَ حنيفًا؛ تنبيهًا أَنَّه على دين إبراهيم (ﷺ)، والأَحنفُ: مَنْ في رجله ميلٌ، قيل: سمِّي بذلك على التَّفاؤُل، وقيل: بل استعير للميلِ المجرَّدِ))[٢٥].

فهنا يُفسِّر الرَّاغب (الحَنَف) و(الجَنَف) بتحديد ما بينهما من فروق، تتمثل في اختلاف الجهة المقصودة في كلٍّ منهما. يُضاف إلى ذلك أَنَّ (الحَنَف) قد يُستعمل دالًّا على الميل المطلق، المجرَّد من الجهة والغرض، كما في تفسير سبب تسمية (الأَعرج): أَحنفَ.

وجاء في "مفردات أَلفاظ القرآن": ((الذِّكرُ: تارةً يُقال ويُراد به هيئةٌ للنَّفس بها يُمكنُ للإنسان أَنْ يَحفظ ما يَقتنِيهِ من المعرفة، وهو كالحفظِ إِلَّا أَنَّ الحفظ يقال اعتبارًا بإحرازِهِ، والذِّكرُ يقال اعتبارًا باستحضارِهِ، وتارة يقال لحضور الشَّيء القلب أَو القولَ))[٢٦]. فـ(الذِّكر) إذن يُطلَق على معنيَين، أَحدهما مرادف للحفظ، ولكن بينهما فرق، يتمثل في إحراز الشَّيء واستحضاره.

وأَورد الرَّاغب في مادة (درك): ((الدَّرْكُ كالدَّرَج، لكنِ الدَّرَجُ يُقالُ اعتبارًا بالصُّعُود، والدَّرَك اعتبارًا بالحُدُورِ؛ ولهذا قيل: درجاتُ الجنَّة، ودَرَكَاتُ النَّار، ولتصوُّر الحدور في النَّار سمِّيت هاويةً، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[٢٧]))[٢٨].

ففي هذا السِّياق فسَّر الرَّاغب (الدَّرْك) و(الدَّرج) بتحديد الفرق الدَّلاليّ بينهما. وهذا الأُسلوب كما تقدَّم يُلجأُ إليه في تحديد المعاني الدَّقيقة للمترادف.

٣- التَّفسيرُ بالتَّضادِّ:

كثيرًا ما تُفسِّر المعجمات بعضَ الكلمات بذكر ضدِّها، كقول الرَّاغب في تفسير (السَّهل): ((السَّهْلُ: ضِدُّ الحَزْنِ، وجمعه سُهُولٌ، قال تعالى: ﴿تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا ﴾[٢٩]))[٣٠].

وهذا النَّهج يلجأُ إليه أَصحاب المعجمات حين لا يتوافَّر المرادف المناسب، أَو حين يجدون إيراد الضِّد يفي بالغرض في بيان المعنى وتوضيحه، أَو تقريبه.

والتَّفسير بالضدِّ قد يكون دقيقًا حين يكون الضِّدُّ مفسَّرًا بمُرادف في الموضع الخاص به، فالرَّاغب مثلًا فسَّر (السَّهل) بضده وهو: الحَزْن، لكنَّه لم يُهمل تفسير (الحَزْن) في موضعه، إذ قال: ((الحُزْنُ والحَزَنةَ: خشونةٌ في الأَرض وخشونةٌ في النَّفس؛ لِمَا يحصل فيه من الغمّ، ويضادُّه الفرح، ولاعتبار الخشونة بالغمّ، قيل: خَشَّنتُ بصَدره: إذا حزَنْتَه))[٣١].

فهنا عرض تفسير المصدر وهو (الحَزَن) بِأَنَّه خشونة في الأَرض. وتفسير المصدر يُغني عن تفسير الصِّفة المشبهة باسم الفاعل وهي (الحَزْن)، إذ من الواضح أَنَّها تعني: الخَشِن من الأَرض.

ولكن أَحيانًا نجد أَصحاب المعجمات عامَّةً يُفسِّرون الاسمَ بضِدِّه، ثُمَّ يعكسون في موضع الضدِّ ولا يزيدون على ذلك.

ومن أَمثلة هذا النَّوع من التَّفسير ما أَورده ابن منظور مثلًا في الكلام على كلٍّ من (الجهل) و(العلم)، إذ أَورد في باب (اللَّام) تفسير (الجهل) بقوله: ((الجَهْل: نَقِيضُ العِلْم))[٣٢]. ثُمَّ أَورد في باب (الميم) تفسير (العلم) على النَّحو: ((والعِلمُ: نقيضُ الجَهل))[٣٣].

وهذه الطَّريقة في التَّفسير من المآخذ الَّتِي تُؤخَذ على أَصحاب المعجمات؛ لِأَنَّها تُؤدِّي إلى الوقوع فيما يُسمَّى في الاصطلاح بـ(الدَّوْر العلميّ)، وهو وجود شيئين بحيث يتوقف العِلم بكلّ واحد منهما على الآخر[٣٤].

ومفهوم (الدَّور) ينطبق على تفسير (الجهل) و(العلم) عند ابن منظور؛ لِأَنَّه علَّق معرفة كلٍّ منهما على الآخر.

وقد أَورد صاحب "تاج العروس" نقدًا في عدة مواضع للفيروز آبادي، بسبب وقوعه في (الدَّور)، ومن ذلك قوله مثلًا: ((قال شيخُنا: فَسَّر {الإباءَ هنا بالكُره، وفسَّر الكُره فيما مضى} بالإباء على عادته))[٣٥]، أَي: على عادته في الوقوع في (الدَّور) الَّذِي يُفضي إلى الإبهام والمُحال.

ويبدو أَنَّ الرَّاغب كان متنبهًا لهذا الأَمر، فتفسيره بالتَّضادِّ كان يُتبعه بشرح وتوضيح يُخرجه من (الدَّور).

ومن أَمثلة ذلك تفسيره لـ(المعرفة) بقوله: ((المعرفةُ والعِرفانُ: إدراكُ الشَّيءِ بتفكُّرٍ وتدبُّرٍ لأَثره، وهو أَخصُّ من العلم، ويضادُّه الإِنكارُ))(٣٦).

فقد فسَّر (المعرفة) بضدِّها وهو: الإنكار، لكنَّه لم يقتصر على ذلك، بل أَورد المرادف مع ما يُلابسه من أَوصاف وعموم وخصوص. وحين فسَّر (الإنكار) في موضعه قال: ((الإنكارُ: ضِدُّ العِرْفانِ. يقال: أَنكَرتُ كذا، ونَكَرتُ، وأَصلُهُ أَنْ يَرِدَ على القَلبِ ما لا يَتصوَّرُهُ، وذلك ضَربٌ من الجَهْلِ))(٣٧).

ففي هذا السِّياق كان يكفيه أَنْ يفسِّر (الإنكار) بضده؛ لِأَنَّه شرح (العِرفان) في موضعه بغير الضِّدِّ، ولكنَّه أَورد شرحًا وافيًا إِضافيًّا، بَيَّنَ فيه حقيقة (الإنكار) ومفهومَه. وهذا ممَّا يُسجَّل له من الدِّقة وصواب المنهج.

ومن أَمثلة التَّفسير بالتَّضاد عند الرَّاغب قوله: ((الضَّعْفُ: خلافُ القوَّةِ، وقد ضَعُفَ فهو ضَعِيفٌ. قال عزَّ وجلَّ: ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾(٣٨)))(٣٩). فقد فسَّر (الضَّعف) بعرض نقيضه دون مرادفه.

ومن أَمثلة هذا النوع من التَّفسير قوله أَيضًا: ((العَرْضُ: خلافُ الطُّولِ، وأَصلُهُ أَنْ يقال في الأَجسام، ثُمَّ يستعمل في غيرها كما قال: ﴿فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾(٤٠)))(٤١).

فالتَّفسير بالتَّضاد من المسالك التي اعتمدها الرَّاغب وغيره من أَصحاب المعجمات في مجال التَّفسير اللُّغويّ، على نحو ما تَبَيَّنَ فيما تقدَّم من خصائص تتصف بها هذه الطَّريقة.

المبحث الثَّاني
التَّفسيرُ بالمجازِ وعلاقاتِهِ

المجاز: ((مَفْعَلٌ) من جاز الشَّيء يجوزه إِذا تعدَّاه. وإِذا عُدل باللَّفظ عما يوجبه أَصل اللُّغة، وُصف بِأَنَّه مجازٌ، على معنى أَنَّهم جازوا به موضعَه الأصلي، أَو جاز هو مكانه الَّذِي وُضع فيه أَوَّلًا))(٤٢).

وذهب عبدالقاهر الجرجانيُّ إلى تقسيم المجاز على قسمين: لُغويٌّ وعقليٌّ(٤٣).

فالمجاز اللُّغويُّ: هو ما استعيرت قيمته من ناحية اللُّغة عن طريق استعمال الكلمات في غير ما وضعت له في اتِّساع في الكلام(٤٤)، والمجاز اللُّغويُّ ينقسم إلى: مجاز مرسل، واستعارة؛ ((لِأَنَّ العلاقة المُصَحِّحَة للتَّجوز إِنْ كانت غير المشابهة فمجاز مرسل وإِلَّا فاستعارة))(٤٥).

وقد مدحَهُ عبدالقاهر الجرجانيُّ وعدَّه الأَساس والمعول في التَّصرف في البيان، إذ يقول: ((وهذا الضَّربُ من المجاز على حِدَته كنز من كنوز البلاغة، ومادَّة الشَّاعر المفلِقِ والكاتبِ البليغ في الإبداع والإحسان، والاتِّساع في طُرُق البيان))(٤٦)، وفضلًا عن ذلك له أَثرٌ في تلطيف الكلام ذلك أَنَّه ((إذا عبر عن المعنى الدَّال على الحقيقة حصل كمال العلم به في جميع وجوهه، وإذا عبر عنه بمجازه لم تعرف على جهة الكمال فيحصل مع المجاز تشوق إلى تحصيل الكمال، فلا جرَمَ كانت العبارة بالمجازات أَقرب إلى تحسين الكلام وتلطيفه))(٤٧).

فالشَّائع في اللُّغة أَنَّ لكلِّ لفظ معانيَ أَساسيَّة يدلُّ عليها، وأُخرى فرعيَّة اكتسبها من الاستعمال عن طريق دخوله في العلاقات المجازيَّة، وأَصحاب المعجمات تنبهوا إلى هذه الظَّاهرة، الَّتِي بدت واضحةً جليَّةً في "أَساس البلاغة" للزَّمخشريِّ (ت٥٣٨هـ)، وبعض مَن جاء بعده، لا سيَّما "تاج العروس" للمرتضى الزَّبيديِّ (ت١٢٠٥هـ) الَّذِي تأثر بمنهج الزَّمخشريِّ في تحديد المعاني الحقيقيَّة والمجازيَّة، ونقل عنه معظم المادة اللُّغويَّة الَّتِي احتواها "أَساس البلاغة".

ومن الأَمثلة على منهج الزَّمخشريِّ في "أَساس البلاغة" قوله: ((فلانٌ يُعامِلُ النَّاسَ بالجميل. وجامَلَ صاحبَه مُجاملةً، وعليك بالمُداراةِ والمُجامِلة مع النَّاس... ومن المجاز: اتَّخَذَ اللَّيلَ جَمَلًا))(٤٨).

أَمَّا الرَّاغب فقد ذكر المعاني الأَصليَّة والفرعيَّة، للأَلفاظ الَّتِي وردت في القرآن الكريم، ولكنَّه لم يوزِّعها تحت نوعي الحقيقة والمجاز، وإنَّما استعاض عن ذلك بذكر العلاقات المجازيَّة الَّتِي أكسبَت اللَّفظ المعانيَ الفرعيَّة الَّتِي يدلُّ عليها.

ومن أَمثلة العلاقات المجازيَّة، الَّتِي ذكرها الرَّاغب، الَّتِي أَكسَبَت الأَلفاظ معانيها

الفرعيَّة، قوله مثلًا في مادة (دمغ): ((قال تعالى: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ ﴾[٤٩]، أَي: يكْسِرُ دِماغَهُ، وشجَّةٌ دامِغةٌ كذلك. ويقال للطَّلْعةِ تخرُجُ من أَصل النَّخلةِ فتُفسِدُهُ إِذا لم تُقطعْ: دامِغَةٌ، وللحديدةِ الَّتِي تُشدُّ على آخر الرَّحلِ: دامِغَةٌ، وكلُّ ذلك استعارةٌ من الدَّمْغِ الَّذِي هو كَسْرُ الدِّماغِ))[٥٠].

ففي هذا السِّياق ذكر الرَّاغب العلاقات المجازيَّة الَّتِي كانت وراء وجود المعاني الفرعيَّة الَّتِي اكتسبها (الدَّمغ)، والَّتِي تقوم على المشابهة بين (الدِّماغ) وكسره من جهة، والمسمَّيات الأُخرى المذكورة وخصائصها من جهة ثانية. وهذا المنهج ممَّا تفرَّد به الرَّاغب، ولعلَّه تأثر بمنهج ابن فارس (ت٣٩٥هـ) في كتابه "معجم مقاييس اللُّغة"، وليس "مجمل اللُّغة"، خلافًا لِمَا ذهب إليه محقق "مفردات أَلفاظ القرآن" الأُستاذ: صفوان الدَّاوودي في مقدمة التَّحقيق[٥١]، وإنَّ اعتماده الدَّلالة المحوريَّة للأَلفاظ هو دليل هذا التأثر وإنْ لم يصرح به.

والحديث عن العلاقات المجازيَّة، الَّتِي تُفسِّر اكتسابَ الأَلفاظ للمعاني الفرعيَّة، هو على كلِّ حال طريقة من مسالك التَّفسير اللُّغويّ، الَّتِي تُسهم في توضيح المعاني والدَّلالات.

ومن أَمثلتها عند الرَّاغب أَيضًا قوله في مادة (سجر): ((السَّجْرُ: تَهييجُ النَّار، يقالُ: سَجَرْتُ التَّنُّورَ، ومنه: ﴿ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴾[٥٢]... وقوله: ﴿ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴾[٥٣]، أَي: أُضرِمَتْ نارًا، عن الحسنِ، وقيل: غِيضَتْ مياهُهَا، وإِنَّما يكونُ كذلك لتسجير النَّار فيها، ﴿ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ﴾[٥٤]، نحو: ﴿ وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾[٥٥]. وسَجَرَتِ النَّاقةُ، استعارةٌ لالتهابها في العَدْوِ، نحو: اشتعلتِ النَّاقةُ، والسَّجِيرُ: الخَليلُ الَّذِي يُسْجَرُ في مودَّةِ خليلِهِ، كقولهم: فلانٌ مُحرَّقٌ في مودَّةِ فلانٍ))[٥٦].

ففي هذا السِّياق ذكر المعنى الأَصليّ لـ(السَّجْر)، وهو تهييج النَّار، ثُمَّ ذكر العلاقات المجازيَّة الَّتِي أَكسبته الدَّلالات الإِضافية أَو المعاني الفرعيَّة، وتلك العلاقات تمثلت هنا بالمشابهة.

ومن أَمثلة التَّفسير بالعلاقات المجازيَّة قول الرَّاغب في مادة (نجم): ((أَصلُ النَّجْمِ:

الكوكبُ الطَّالعُ، وجمعُه: نُجُومٌ، ونَجَمَ: طَلَعَ، نُجُومًا ونَجْمًا، فصار النَّجْمُ مرَّةً اسمًا، ومرَّةً مصدرًا، فَالنُّجُومُ مرَّةً اسمًا كالقُلُوبِ والجُيُوبِ، ومرَّةً مصدرًا كالطُّلُوعِ والغُرُوبِ، ومنه شُبِّهَ بـه طُلُوعُ النَّباتِ، والرَّأيِ، فقيلَ: نَجَمَ النَّبْتُ والقَرْنُ، ونَجَمَ لـي رَأْيي نَجْمًا ونُجُومًا، ونَجَمَ فلانٌ على السُّلطانِ: صارَ عاصيًا، ونَجَّمْتُ المالَ عليه: إذا وَزَّعْتُهُ، كأَنَّكَ فَرَضتَ أَنْ يدفعَ عندَ طُلُوعِ كلِّ نَجْمٍ نَصِيبًا، ثُمَّ صارَ مُتعارفًا في تقديرِ دَفعِهِ بأَي شيءٍ قَدَّرْتَ ذلك))[٥٧].

ففي هذا السِّياق ذَكر الرَّاغب المعنى الأَصليّ لـ(النَّجم) وهو: الكوكب الطَّالع؛ لكونه اسم ذات، و(الطُّلُوع)؛ لكونه مصدرًا، ثُمَّ عرض المعاني الفرعيَّة التي اكتسبها اللَّفظ عن طريق الدُّخول بعلاقات مجازية أَساسها المشابهة.

ومن التَّفسير بالعلاقات المجازيَّة قول الرَّاغب: ((قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾[٥٨]، كنايةٌ عن موتهم، مِنْ قولهم: خَمَدَتِ النَّار خُمُودًا: طُفِيءَ لَهبُهَا، وعنه استعيرَ: خمدت الحمَّى: سَكَنَتْ))[٥٩].

ففي هذا السِّياق يربط في بين (خمود الحمَّى) و(خمود النَّار)؛ لِأَنَّ بينهما علاقة مجازية تقوم على المشابهة، وهذا الرَّبط هو نوع من التَّفسير اللغويّ على أَساس العلاقات المجازيَّة.

يتضح من العرض السَّابق أَنَّ الحديث عن العلاقات المجازيَّة، الَّتِي تُكسِب الأَلفاظ دلالاتِها الفرعيَّة، كان من أَهم مسالك التَّفسير اللُّغويّ، الَّتِي انماز بها كتاب "مفردات أَلفاظ القرآن" للرَّاغب[٦٠].

وفيما يأتي مسالك التَّفسير بالعلاقات المجازيَّة عند الرَّاغب.

١- العمومُ والخصوصُ:

العموم والخصوص من أَساليب التَّعبير عن العلاقات الدَّلاليَّة بين الأَلفاظ في آنٍ واحدٍ، إذ إنَّهما ((من صفات المعنى ومن العوارض الطَّارئة عليه، وأَنَّ اتصاف اللَّفظ بهما إنَّما كان يتبع المعنى من جهة ما كان بينهما من العلاقة، والارتباط الخاص))[٦١]؛ فاللفظ إِمَّا أَنْ يكون عامًّا فيه استيعاب، وإِحاطة بحيث لا يشذُّ شيءٌ من مصاديقه، أَو يكون خاصًا لا يشمل إِلَّا بعض مصاديقه، واللَّفظ الخاص إِمَّا كليٌّ إِضافيٌّ فيه جهة عموم،، أَو

قد يكون اللَّفظ جزئيًا حقيقيًّا بلا جهة استيعاب فيه أَصلًا[٦٢].

ومن الأَمثلة على ذلك ما بين (الإنسان) و(زيد) مثلًا، أَو ما بين (الشَّجر) و(الزَّيتون)، فكلُّ زيتون شجر، وليس كلُّ شجرٍ زيتونًا، وهذا يعني أَنَّ الزَّيتون محتوًى في الشَّجر[٦٣].

وقد فسَّر الرَّاغب كثيرًا من الأَلفاظ اعتمادًا على ما بينها من عموم وخصوص، ومن الأَمثلة على ذلك قوله: ((الإباءُ: شدة الامتناع، فكلُّ إباءٍ امتناعٌ وليس كلُّ امتناع إباءً))[٦٤]، و(الإباء) و(الامتناع) من المصادر، وقد فسَّرهما ابن منظور على أَنَّهما مترادفان، قال: ((الإباءُ: بالكسر مصدر قولك: أَبى فلانٌ يأَبى... أَي: امتنع))[٦٥]، وبهذا يظهر مدى دِقة الرَّاغب في التَّفسير ومدى تحرّيه للفروق، الَّتِي يُعدُّ البحث فيها وجلاؤُها من أَهم المزايا الَّتِي يتصف بها كتاب "مفردات أَلفاظ القرآن".

ومن تفسيره بالعموم والخصوص قوله في (الأَبكم) و(الأَخرس): ((قال عزَّ وجلَّ: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ ﴾[٦٦]، جمع: أَبكَم، وهو الَّذِي يُولَد أَخرسَ، فكلُّ أَبكم أَخرس، وليس كلُّ أَخرس أَبكم))[٦٧]، فالتَّفسير بالعموم والخصوص هنا يدلُّ على أَنَّ مَن يُولَد (أَخرس)، فهو: الأَبكم، أَمَّا (الأَخرس) فهو الَّذِي لا يستطيع الكلام، سواء وُلِد كذلك أَم أَصابته علَّة فيما بعد، وبهذا ظهر الفرق بين الوصفين.

والتَّفسير بالعموم والخصوص عند الرَّاغب قد يكون على وفق اعتبار لُغويّ، كما في الأَمثلة السَّابقة، وقد يكون لاعتبارات اصطلاحيَّة، كقوله في (الرَّسول) و(النَّبيّ): ((والرَّسولُ أَخصُّ من النَّبِيّ؛ فكلُّ رسولٍ نَبِيٍّ، وليسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا))[٦٨].

ففي هذا السِّياق لا يستند في القول بالعموم والخصوص إلى الدَّلالة اللُّغويَّة العامَّة لِلَّفظينِ، وإنَّما يحتكم إلى المفهوم المُعتمَد في الاصطلاح الشَّرعيّ، الَّذِي ينصُّ على أَنَّ النَّبيَّ: كلُّ مَن أَوحى الله إليه، ولا يكون رسولًا حتى يُرسله الله إلى النَّاس مع النُّبوَّة[٦٩]. فالفرق بينهما إذن يعود إلى الدَّلالة الاصطلاحيَّة لا اللُّغويَّة.

أَمَّا من النَّاحية اللُّغويَّة فلا ترادف بينهما أَصلًا لكي يُلتمَس الفرق؛ لِأَنَّ (النَّبيَّ) أَصله: النَّبيء بالهمز، وهو مشتق على صيغة (فعيل) بمعنى اسم الفاعل: المُنبِئ، أَي: المُخبِر[٧٠]، أَمَّا (الرَّسول) فهو: مشتق على صيغة (فَعول) بمعنى اسم المفعول:

المُرسَل[٧١]، فكلاهما من الصِّفات وتدلَّان على ذات موصوفة بمعنى: الإنباء والإرسال، على وفق ما تُفيده كلٌّ من صيغتَي اسم الفاعل واسم المفعول.

ممَّا تقدم يظهر أَنَّ التَّفسير بالعموم والخصوص كان من المسالك الَّتِي اعتمدها الرَّاغب في "مفردات أَلفاظ القرآن"، وهو نوع من أَنواع التَّفسير اللُّغويّ، الَّذِي يشرع ما بين الأَلفاظ من تقارب وافتراق في المعاني.

ونظرًا إِلى أَهمية التَّفسير بالعموم والخصوص في بيان الفروق اللُّغويَّة وتوضيحها، نقل صاحب "تاج العروس" عن الرَّاغب كلَّ ما أَورده في "مفردات أَلفاظ القرآن" من تفسير للأَلفاظ على أَساس ما بينها من عموم وخصوص.

ومن الأَمثلة على ذلك قوله: ((وقال الرَّاغب الأَصبهانيُّ في "مفردات القرآن"[٧٢]: الشَّكُّ: اختلافُ النَّقيضَينِ عند الإنسان وتساوِيهِما... والشَّكُّ: ضَربٌ من الجَهلِ، وهو أَخَصُّ مِنهُ؛ لِأَنَّ الجَهلَ قد يكونُ عَدَمَ العلمِ بالنَّقِيضَينِ رأسًا، فكلُّ شَكٍّ جَهلٌ، وليسَ كُلُّ جَهلٍ شَكًّا))[٧٣].

٢- الأَوصافُ والاعتباراتُ:

يلجأُ أَصحاب المعجمات عامَّةً، ومنهم الرَّاغب في كتابه "مفردات أَلفاظ القرآن"، إِلى تفسير مجموعة الأَلفاظ بربطها بما يُلابسها من أَوصاف وهيئات وخصائص، وأَحيانًا بالحديث عن الاعتبارات الدَّلاليَّة الَّتِي يتضمنها اللَّفظ المفسَّر، بحسب العُرف اللُّغويّ.

والتَّفسير بالأَوصاف والهيئات والخصائص يُفيد عادةً في تقديم صورة ذهنية واضحة للَّفظ المفسَّر، وكثيرًا ما يُلجأُ إِليه في تفسير المخلوقات الَّتِي ليس لها مرادفٌ، كالسَّماء، والأَرض وما فيهما من العوالم كالشَّمس، والقمر، والنُّجوم، والكواكب، والرِّياح، والبحار، وأَنواع الحيوان والنَّبات، على حين يُسهم الحديث عن الاعتبارات في تفسير اللَّفظ وبيان الفروق الدَّلاليَّة بينه وبين ما يُرادفه في الظَّاهر، ويغلب هذا الأُسلوب في تفسير المعاني وأَسباب التَّسمية أَحيانًا.

ومن أَمثلة التَّفسير بالأَوصاف والهيئات والخصائص عند الرَّاغب قوله في تفسير (الآذِيّ): ((الآذيُّ، وهو الموج المؤذي لركاب البحر))[٧٤].

فقد فسَّره بـ(الموج)، وأَضاف له صفة (الإِيذاء)، وجعلها واقعة بركَّاب البحر. وبهذا

يُفهم أَنَّه (الآذي) هو نوع مخصوص من: الموج.

وقال في تفسير (البَراح): ((البَراح: المكانُ المتَّسع الظَّاهر الَّذِي لا بناء فيه ولا شجر))(٧٥). فقد فسَّره بالمكان وقيَّده بأَوصاف (السِّعة) و(الخلوّ)، من: (البناء) و(الشَّجر).

وقال الرَّاغب في تفسير (السَّرح): ((السَّرْحُ: شجرٌ له ثَمَرٌ، الواحدةُ: سَرْحَةٌ، وسَرَّحْتُ الإبلَ، أَصلُهُ: أَنْ تُرعِيَهُ السَّرحَ، ثُمَّ جُعلَ لكلِّ إرسالٍ في الرَّعيِ، قال تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾(٧٦)))(٧٧). فقد فسَّره بربطه بجنسه (الشَّجر)، وبخصائصه متمثلة بـ(الإثمَار).

وأَورد في مادة (ملح): ((المِلْحُ: الماءُ الَّذِي تغيَّرَ طعمُهُ التَّغيُّرَ المعروفَ وتَجمَّدَ، ويقال له مِلْحٌ إذا تغيَّرَ طعمُهُ، وإنْ لم يتجمَّدْ، فيقال: ماءٌ مِلْحٌ. وقلَّما تقول العرب: ماءٌ مالحٌ. قال الله تعالى: ﴿ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾(٧٨)، ومَلَّحتُ القِدرَ: أَلقيتُ فيها الملحَ، وأَملَحتُهَا: أَفسدتُهَا بالمِلح، وسمكٌ مَلِيحٌ، ثُمَّ استُعيرَ من لفظ المِلحِ المَلاحةُ، فقيل: رجلٌ مَليحٌ، وذلك راجع إلى حسن يغمُضُ إدراكُه))(٧٩).

ففي هذا السِّياق فسَّر (المِلح) بـ(الماء) مقيَّدًا بتغيُّر (الطَّعم) و(التَّجمُّد)، أَو بتغيُّر (الطَّعم) وحده. كما فسَّر (الملاحةَ) بـ(الحسن) غير الظَّاهر، أَو الَّذِي لا يُدرَك بسهولة، أي: إنَّه فسَّر اللَّفظ بمُقابله، مع ما يُلابِس المُقابلَ من أَوصاف وهيئات تعبِّر عن الفروق الدَّلاليَّة بين اللَّفظ وتفسيره.

أَمَّا تفسير اللَّفظ بذكر الاعتبارات الدَّلاليَّة فمن أَمثلته قول الرَّاغب: ((البَشَرةُ: ظاهرُ الجلدِ، والأَدَمةُ: باطنُه، كذا قال عامَّةُ الأُدباء... وجمعها: بَشَرٌ وأَبشَارٌ، وعُبِّر عن الإنسان بالبَشَر اعتبارًا بظهور جلده من الشَّعر، بخلاف الحيوانات الَّتِي عليها الصُّوف أَو الشَّعر أَو الوبر، واستوى في لفظ البشر الواحد والجمع))(٨٠).

ففي هذا السِّياق فسَّر (الإنسان) بـ(البَشَر) على سبيل التَّرادف، موضِّحًا الاعتبار الدَّلاليّ في سبب التَّسمية وفي الفرق بين اللَّفظين المترادفَين.

ومن ذلك حديثه عن الاعتبارات الدَّلاليَّة في الفرق بين (الجدار) و(الحائط) مثلًا، قال: ((الجِدار: الحائطُ، إلَّا أَنَّ الحائط يقال اعتبارًا بالإحاطة بالمكان، والجدار يقال اعتبارًا

بالنُّتوّ والارتفاع، وجمعه جُدُر. قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ ﴾[٨١]))[٨٢].

ففي هذا السِّياق فسَّر كلًّا من (الجدار) و(الحائط) على أَنَّهما مترادفان، ثُمَّ بَيَّنَ الاعتبارات الدَّلاليَّة الَّذِي ينمازُ أَحدَهما من الآخر.

وقال الرَّاغب في (الشِّهاب) و(الشُّهبة): ((الشِّهَابُ: الشُّعلَةُ السَّاطِعةُ من النَّار المُوقَدَة، ومِنَ العارضِ في الجوِّ، نحو: ﴿ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾[٨٣]... والشُّهْبَةُ: البياضُ المختلطُ بالسَّوادِ تشبيهًا بالشِّهابِ المُختلطِ بالدُّخانِ، ومنه قيلَ: كَتِيبَةٌ شَهباءُ: اعتبارًا بسوادِ القومِ وبياضِ الحديدِ))[٨٤].

فهنا فسَّر (الشِّهاب) بـ(الشُّعلة)، وقيَّدها ببعض الأَوصاف والخصائص؛ ليحصل التَّكافؤُ بينها وبين اللَّفظ المفسَّر وهو (الشِّهاب). أَمَّا في تفسير (الشُّهبة) و(الكتيبة الشَّهباء) فقد أَورد في كلٍّ منهما الاعتبار الدَّلاليّ الَّذِي يُفيد في بيان سبب التَّسمية.

ومن التَّفسير بالاعتبارات قوله في تفسير معنى (الصَّواب): ((الصَّوَابُ يُقالُ على وجهينِ، أَحدُهُما: باعتبارِ الشَّيءِ في نفسِهِ، فيُقالُ: هذا صَوَابٌ: إذا كان في نفسِهِ محمودًا ومرضيًّا، بحسب مقتضى العقلِ والشَّرعِ، نحو قولِكَ: تَحَرِّي العدلِ صَوَابٌ، والكَرَمُ صَوَابٌ. والثَّاني: يُقالُ باعتبارِ القاصدِ إذا أَدركَ المقصود بحسب ما يقصدُهُ، فيُقالُ: أَصَابَ كذا، أَي: وجدَ ما طلبَ، كقولك: أَصَابَهُ السَّهمُ))[٨٥].

ففي هذا السِّياق ذكر لـ(الصَّواب) معنَيَين، يعود وجودهما إلى اعتبارَين مختلفَين، أَحدُهُما: يرتبط بذات الشَّيءِ، والآخر: يتعلق بقصد المتكلم وطلبه.

ممَّا سبق يظهر ربط التَّفسير بالأَوصاف والخصائص والهيئات والاعتبارات الدَّلاليَّة من المسالك الَّتِي اعتمدها الرَّاغب في كتابه "مفردات أَلفاظ القرآن". وهي تُسهم في تقديم صورة ذهنيَّة واضحة للَّفظ المفسَّر، كما تُفيد في تحديد الفروق وأَسباب التَّسمية.

٣- انتقالُ الدَّلالةِ بالمجازِ:

الانتقالُ الدَّلاليُّ: ((هو الانحراف بالدَّلالةِ من مجالٍ إلى آخرَ على غير وجه الخصوص والعموم عندما يتعادل المعنيان، كما في حالة انتقال الكلمة من المحلِّ إلى الحال، أَو من المسبب إلى السَّبب، أَو من العلاقة الدَّالَّةِ إلى الشَّيءِ المدلولِ عليه، أَو

العكس... وانتقال المعنى يتضمن طرائق شتى يطلق عليها البلاغيُّون الاستعارة، والمجاز المرسل))[٨٦].

فالمجازُ يُعدُّ وسيلةً مهمةً من وسائل الإثراء والتَّوسع اللُّغويّ؛ لِأَنَّه يثري اللُّغةَ بالكثير من الأَلفاظ والتَّراكيب الَّتِي انتابتها دلالات جديدة بعد أَنْ اعتورها الخمول والجمود، أَو أَصابها الابتذال[٨٧].

وقد أَجمع الباحثون على أنَّ الدَّلالة بدأَت بالمحسوسات، ثُمَّ تطورت إِلى الدَّلالات المجرَّدة، وهذا التَّطور والانتقال من المجال المحسوس إِلى المجال المجرَّد يحصل بصورةٍ تدريجيَّةٍ في اللُّغة، وتسمَّى الدَّلالة الأُولى بالدَّلالةِ الحقيقيَّةِ، والثَّانية بالمجازيَّة[٨٨]، ويصار إِلى المجاز؛ لِأَنَّ الحقيقة لا تستطيع أَنْ تعبر عن المعنى المطلوب بالسِّعة والدِّقة المطلوبتين التي يريدهما المتكلم.

فالأَلفاظ وُضِعت في الأَصل للدَّلالة على المعاني اللُّغويَّة الَّتِي استوفتها معاجم اللُّغة، أَمَّا حين تُستَعمل في التَّعبير عن مسائل العلوم، فإِنَّها تكتسب دلالات اصطلاحيَّة، بحسب ما يتوافق عليه المتخصصون في المجال العلميّ الَّذِي دخلت فيه. وقد صنع العلماء معاجمَ دوَّنوا فيها المعاني الاصطلاحيَّة لكلِّ فرع من فروع العلم، وعُرفت بمعاجم المصطلحات.

وللدَّلالات الاصطلاحيَّة للأَلفاظ لها مصنَّفات خاصة بها، إِلَّا أَنَّ المعجمات اللُّغويَّة لم تخلُ منها، بل أَوردت كثيرًا منها؛ لكونها تفسيرًا يُغني عن التَّفسير اللُّغويّ، أَو يُسهم في توضيحه وبيانه.

و"مفردات أَلفاظ القرآن" للرَّاغب شأَنه شأَن المعجمات اللُّغويَّة الأُخر احتوى غير قليل من المعاني الاصطلاحيَّة عند النَّحويّين والفقهاء والأُصوليّين، فكانت هذه المعاني نوعًا من أَنواع التَّفسير اللُّغويّ عنده.

ومن أَمثلة التَّفسير بالمعاني الاصطلاحيَّة عند الرَّاغب قوله في مادة (قضي) قوله: ((القَضاءُ: فصلُ الأَمرِ قولًا كان ذلك أَو فعلًا، وكلُّ واحد منهما على وجهين: إِلهيٍّ، وبشريٍّ))[٨٩].

فالمعنى اللُّغويُّ لـ(القضاء) المُطابق لِمَا أَورده الرَّاغب هنا هو: الحُكم، كما نصَّت معاجم اللُّغة[٩٠]، لكن الرَّاغب فسَّر (القضاء) هنا بحسب الدَّلالة الاصطلاحيَّة عند

الفقهاء[٩١]، وفيها تفصيل يُغني عن الدَّلالة اللُّغويَّة ويحتويها؛ ولهذا يُمكن عدَّ الدَّلالة الاصطلاحيَّة من مسالك التَّفسير الَّتِي اعتمدها في "مفردات أَلفاظ القرآن".

ومن التَّفسير بالدَّلالات الاصطلاحيَّة عند الرَّاغب قوله في المادة نفسها: ((وكلُّ قولٍ مقطوعٍ به، من قولك: هو كذا أَو ليسَ بكذا، يُقالُ له: قَضِيَّةٌ، ومن هذا يقالُ: قضيَّةٌ صادقةٌ، وقضيَّةٌ كاذبةٌ))[٩٢].

فتفسير (القول المقطوع به) بأَنَّه (قضيَّة)، مع ذكر تقسيم (القضيَّة) إلى: (صادقة) و(كاذبة)، هو من اصطلاحات المنطق[٩٣]، وقد عرضه الرَّاغب؛ لكونه نوعًا من أَنواع التَّفسير اللُّغويّ لـ(القول المقطوع به).

والحديث عن الدَّلالة الاصطلاحيَّة قد لا يكون نوعًا من أَنواع التَّفسير اللُّغويّ، وذلك حين كان ينصُّ على أَنَّه من الدَّلالات المستعملة في فرع من فروع العلم.

ومن أَمثلة ذلك قوله في مادة (عدا): ((وقد عَدا طورَهُ: تجاوَزَهُ، وتَعَدَّى إلى غيرِهِ، ومنه: التَّعَدِّي في الفعلِ. وتَعدِيةُ الفعلِ في النَّحو هو تجاوُزُ معنى الفعلِ من الفاعلِ إلى المفعولِ))[٩٤]. فقد نصَّ هنا على أَنَّ تعدية الفعل هي مفهومٌ أَو اصطلاحٌ نحويٌّ، فيكون إيراده من باب التَّوسُّع والإلمام، وليس من باب التَّفسير اللُّغويّ.

ومن ذلك قوله في تحديد المراد بكلمة (كلّ): ((ولم يرد في شيءٍ من القرآن ولا في شيءٍ من كلام الفُصحاءِ الكُلُّ بالأَلف واللَّام، وإِنَّما ذلك شيءٌ يجري في كلام المتكلِّمينَ والفقهاءَ ومن نَحا نحوهم))[٩٥].

فهنا أَشار إلى أَنَّ استعمال (الكلّ) بالأَلف واللَّام هو من اصطلاح المتكلِّميّنَ والفقهاء، وليس من الاستعمالات اللُّغويَّة، وبهذا التَّصريح أَخرج الدَّلالة الاصطلاحيَّة عن عدِّها من أَنواع التَّفسير اللُّغويّ.

المبحث الثَّالث

التَّفسيرُ بالبُنى والتَّراكيبِ

تتحقق ذات الكلمة وفاعليتها بوضعها في السِّياق؛ فمعنى الجملة ليس إِلَّا مجموع السِّياقات التي تشكل الكلمة جزءًا منها، وليست دلالاتها إِلَّا مجموع التآليف المتحققة لكلمة ما، وأَنَّ البِنْيَة المتشكلة في النَّمط التَّركيبيّ المناسب تتوزع فيه الأَدوار الوظيفية

للكلمات بمقتضى دلالاتها؛ إذ يتأثر المعنى الدَّلاليّ بنوع البِنْيَة الشَّكلية ويرتبط بها، وموقع الكلمة في الجملة يكشف عن حقيقة المعنى؛ لِأَنَّ المعنى اللُّغويّ يختلف نتيجة لنوع الوحدات الداخلة في التَّركيب ولموقعها؛ فاختلاف البِنْيَات التَّشكيلية والمواقع الوظيفية يتبعه اختلاف دلالي على وفق حالات الاستعمال(٩٦)، يقول عبدالقاهر الجرجانيُّ: ((واعلم أَنَّك إذا رجعتَ إلى نفسك علمتَ علمًا لا يعترضه الشَّك أَنْ لا نَظْمَ في الكَلِمِ ولا ترتيبَ، حتى يُعلَّق بعضها ببعض ويُبْنَى بعضها على بعض، وتُجْعَل هذه بسببٍ من تلك))(٩٧)، فَصِحَّةُ التَّركيب أَو فساده ترجع إلى ترتيب الكلمات ترتيبًا مخصوصًا وتلك هي معاني النَّحو، إذ إِنَّ معاني النَّحو ليست الأَلفاظ، وإِنَّما هي مراعاة شروط التَّركيب وقيمته(٩٨).

إِنَّ المعاني الجزئية تتشابك وتتفاعل ساعية إِلى غاية مستهدفة منها وهي إبراز معنى واحد، إِلَّا أَنَّ الاتِّساق لا يتم في الدَّلالة فحسب، وإِنَّما يتم أَيضًا في النَّحو وفي البُنى، إذ إِنَّ التَّفاعل بينها داخل الجملة يؤدي في النِّهاية المعنى الواحد المنشود(٩٩).

وفيما يأتي عرض لصُوَر التَّفسير بالبُنى والتَّراكيب بين الأَلفاظ عند الرَّاغب في "مفردات أَلفاظ القرآن".

١- الأُصولُ الاشتقاقيَّة:

إِنَّ ربط الأَسماء المتداوَلة بأُصول دلاليَّة، وافتراض أَنَّها مأخوذة من تلك الأُصول، مسأَلة دأَب على إيضاحها والحديث عنها كثير من العلماء والمفسِّرين والشُّراح وأَصحاب المعجمات، ولعلَّ كتاب "الاشتقاق" لابن دريد (ت٣٢١هـ) يمثل الأُنموذج الأَقدمَ والأَكمَل لدراسة هذه الظَّاهرة، وتطبيقها على الأَسماء الأَعلام، إذ ردَّ تلك الأَسماء إِلى أُصول مصدريَّة أَو اشتقاقيَّة، أَو إِلى أَسماءِ أَجناس، ذاهبًا إِلى أَنَّها أُخذِت من هذه الأُصول وتضمَّنت معانيها، وفي هذا ما يُثبت أَنَّ الأَسماء الأَعلام عامَّةً لم تُطلَق على مسمَّياتها اعتباطًا أَو ارتجالًا، وإِنَّما هي على وفق ضوابط دلاليَّة واشتقاقيَّة ثابتة.

ومن الأَمثلة على مذهب ابن دريد في (اشتقاق الأَسماء الأَعلام): ((واشتقاق (ليث) من قولهم: لُثْت الشَّيءَ أَلُوثُه لَوثًا، إذا عصبتَه عَصْبًا شديدًا. ومنه لُثْتُ العِمامةَ على رأسي أَلُوثُها لَوثًا؛ ولذلك سُمِّي الأَسدُ ليثًا. وتليَّثَ الرَّجُل: إذا تشبَّه باللَّيث في جُرأته وإقدامه. وقد أَتينا على كلِّ هذا في الجمهرة))(١٠٠).

فابن دريد هنا يربط بين (ليث) بكونه اسمًا علمًا، وبين أُصوله الدَّلاليَّة، فيرى أَنَّه منقول من اسم الجنس الَّذِي يدلُّ على الحيوان المعروف، ولا يكتفي بذلك، بل يذكر أَيضًا الأَصل الدَّلاليّ الَّذِي أُخذ منه لفظ (اللَّيث) بكونه اسمَ جنس، وهذا الأَصل يتمثَّل بالقوة والشِّدة، أَي: إنَّه يعود إِلى معنى ذهنيٍّ.

أَمَّا نظرية الأُصول الدَّلاليَّة لأَسماء الأَجناس عامَّة، المعنويَّة والمحسوسة، فقد بحثها ابن فارس، وأَسهب في توضيحها، وجعلها مدار كتابه "معجم مقاييس اللُّغة" الَّذِي تأَثر به الرَّاغب تأثُّرًا واضحًا، كما ذكرنا.

ومن الأَمثلة على منهج ابن فارس في "معجم مقاييس اللُّغة" قوله: ((الطَّاء والرَّاء والدَّال أَصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إبعاد. يُقال: طَرَدتهُ طَردًا... والطرِيدة: الصَّيد. ومُطارَدَةُ الأقرانِ: حَملُ بعضِهم على بعضٍ؛ وقيل ذلك لِأَنَّ هذا يَطْرُد ذاك. والمِطْرَد: رُمحٌ صغيرٌ... ويُقال: اطَّرَد الشَّيءُ اطِّرادًا إذا تابَعَ بعضُه بَعضًا، وإنَّما قيل ذلك تشبيهًا كأَنَّ الأَوَّل يطرد الثَّاني... ومُطَّرَد النَّسيم: الأَنف... واطَّرَدَ الأَمرُ: استقامَ. وكُلُّ شَيءٍ امتَدَّ فهذا قِياسُه. يُقالُ: طَرِّدْ سَوْطَكَ: مَدِّدْهُ. والطَّرِيدُ: الَّذِي يُولَدُ بَعدَ أَخِيهِ، فالثَّانِي طَرِيدُ الأَوَّلِ. وهذا تَشبِيهٌ، كأَنَّهُ طَرَدَهُ وتَبِعَهُ، وطَرِيدٌ بِمَعنَى طَارِدٍ))[١٠١].

فابن فارس هنا يُقدِّم تفسيرًا للأَلفاظ على أَساس ارتباطها بأَصلٍ دلاليّ واحد تعود إِليه، وهو: (الإبعاد) و(الامتداد)، وهذا الرَّبط هو نوع من أَنواع التَّفسير اللُّغويّ؛ لِأَنَّ الكلمات المذكورة في المادة السَّابقة قد توضَّحت دلالاتها على وفق هذا المنهج، إِضافة إِلى بيان سبب تسميتها.

وقد تأثر الرَّاغب في "مفردات أَلفاظ القرآن" بمنهج ابن فارس السَّابق، الَّذِي يتمثل بربط الأَلفاظ المتعدِّدة بأَصلٍ دلاليٍّ واحدٍ أَو أَكثر، وهذا الأُسلوب في التَّفسير يُقدِّم فكرتين معًا، إِحداهما: توليد الأَلفاظ بعضها من بعض عن طريق الاشتقاق. والأُخرى: انتقال المعنى المشترك وحضوره في جميع الأَلفاظ الَّتِي تشترك في الأَحرف الأَصليَّة. والرَّاغب في هذا المنهج متأثرٌ بـ"معجم مقاييس اللُّغة" لابن فارس، وليس بـ"مجمل اللُّغة"، خلافًا لِمَا ذهب إِليه محقِّق "مفردات أَلفاظ القرآن"، كما ذكرنا.

ومن أَمثلة التَّفسير بالأُصول الاشتقاقيَّة عند الرَّاغب قوله مثلًا في مادة (سبت):

((أَصلُ السَّبْتِ: قطعُ العملِ، ومنه سبَتَ السَّيرَ: قَطَعَهُ، وسَبَتَ شعرَهُ: حَلَقَهُ، وَأَنْفَهُ: اصْطَلَمَهُ... وسَبَتَ فلانٌ: صار في السَّبتِ، وقوله: ﴿ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا ﴾[١٠٢]، قيل: يومَ قَطْعِهِم للعملِ، ﴿ وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا ﴾[١٠٣]، قيل: معناهُ لَا يقطعونَ العملَ، وقيل: يومَ لا يكونونَ في السَّبتِ، وكلاهما إشارةٌ إلى حالة واحدة، وقوله: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ ﴾[١٠٤]، أَي: تركُ العملِ فيه، ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴾[١٠٥]، أَي: قَطْعًا للعملِ، وذلك إشارةٌ إلى ما قال في صفة اللَّيل: ﴿ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ ﴾[١٠٦]))[١٠٧].

ففي هذا السِّياق فسَّر (السَّبْت)، وهو أَحد أَيام الأُسبوع، بالأَصل الاشتقاقيّ الَّذِي أُخِذ منه، وهو القطع، فيكون على وفق هذا المعنى مصدرًا عُبِّر به عن اسم الذَّات، ثُمَّ فسَّره بكونه مصدرًا مستعمَلًا بحسب معناه الأَصليّ، أَي: دالًّا على معنًى يُدرَك بالذِّهن، وذلك في الآيات الَّتِي يدلُّ فيها (السَّبْت) على قطع العمل وتركه.

والتَّفسير بالأَصل الاشتقاقيّ، الَّذِي ظهر في السِّياق السَّابق، هو أَحد مسالك التَّفسير اللُّغويّ غير المباشرة، الَّتِي تُستنتَج منها دلالات الألفاظ العائدة إلى الأَصل الدَّلاليّ المرتبط بها.

ومن أَمثلة التَّفسير بالأُصول الاشتقاقيَّة قوله في مادة (نحل): ((النَّحْلُ: الحَيَوانُ المخصوصُ. قال تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾[١٠٨]. والنُّحلَةُ والنِّحلَةُ: عَطِيَّةٌ على سبيل التَّبرُّع، وهو أَخصُّ من الهِبةِ، إذ كلُّ هِبَةٍ نِحلَةٌ، وليس كلُّ نِحلَةٍ هِبةً، واشتقاقُه فيما أَرى أَنَّه من النَّحْل نظرًا منه إلى فِعلِه، فكأَنَّ نَحَلْتُهُ: أَعطيتُه عطيَّةَ النَّحْلِ، وذلك ما نبَّه عليه قوله: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾[١٠٩]. وبَيَّنَ الحكماء أَنَّ النَّحلَ يقعُ على الأَشياء كلِّها فلَا يضُرُّها بوجهٍ، وينفعُ أَعظَمَ نفعٍ، فإِنَّه يُعطِي ما فيه الشِّفاءُ كما وصفَهُ اللهُ تعالى، وسُمِّيَ الصَّداقُ بها، من حيثُ إِنَّه لا يجب في مقابَلَتِه أَكثرُ من تمتُّع دون عِوَضٍ ماليٍّ، وكذلك عطيَّةُ الرَّجُل ابنَهُ. يقال: نَحَلَ ابنَه كذا، وأَنحَلَهُ، ومنه: نَحَلتُ المرأَةَ، قال تعالى: ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾[١١٠]. والانْتِحَالُ: ادِّعَاءُ الشَّيءِ وتناوُلُه، ومنه يقالُ: فُلانٌ يَنْتَحِلُ الشِّعْرَ. ونَحِلَ جِسْمُهُ نُحُولًا: صار في الدِّقَّة كالنَّحْل، ومنه: النَّوَاحِلُ للسُّيُوف، أَي: الرِّقَاق

الظُّبَات تَصَوُّرًا لنُحُولِها، ويصحُّ أَنْ يُجْعَلَ النِّحْلةُ أَصلًا، فيُسَمَّى النَّحْلُ بذلك اعتبارًا بفعله. والله أَعلم))(١١١).

فالرَّاغب هنا يُفسِّر (النُّحلَة) و(النِّحلَة) أَي: العَطيَّة، والأَلفاظ الَّتِي تدور في هذا المعنى، بربطها بالأَصل الَّذِي اشتُقّت منه وهو (النَّحل) الحيوان المعروف، والاشتقاق على وفق هذا التَّوجيه هو من اسم الذَّات، أَي: إِنَّ لفظ اسم الذَّات هو الأَصل الَّذِي اشتُقَّت منه الألفاظ، أَمَّا معاني (العطيَّة) فمشتقة من فعل (النَّحل)، الَّذِي يتمثل في العطاء من دون مقابل. وفي هذا الرَّأي تفريق بين اشتقاق الأَلفاظ واشتقاق المعاني، فلكلِّ منهما طريق خاصٌّ به.

وهذا الرَّأي ممَّا انفرد به الرَّاغب، فهو – متأثرٌ بنظرية ابن فارس، في "معجم مقاييس اللُّغة" الَّذِي كان يُقرِّر الأَصل الاشتقاقيّ؛ لكونه أَصلًا للَّفظ والمعنى معًا، والغالب على الأُصول الدَّلاليَّة الَّتِي تُشتقُّ منها الأَلفاظ عنده أَنْ تكون من المعاني، والقليل جدًا منها كان من الأُصول المُدركة بالحواس، أَي: من أَسماء الذَّوات– فهو يُقرِّر أَنَّ (النِّحلَة) مثلًا مشتقة من (النَّحل)، على حين أَنَّ معنى (العطيَّة) الَّذِي تدلُّ عليه مأخوذ من فعل (النَّحل)، وهو: العطاء من دون مقابل.

ومثل هذا الرَّأي جدير بالدِّراسة في بحث مستقلٍ ورُبَّما يُؤدينا إِلى نتائج مهمة في ضوء المقارنة بآراء ابن فارس.

وممَّا يلفت النَّظر أَنَّ الرَّاغب عاد في نهاية حديثه عن مادة (نحل) إِلى تقرير أَنَّ (النِّحلَة) قد تكون هي الأَصل، ومنها اشتُقَّ (النَّحل) للدَّلالة على الحيوان المعروف، أَي: إِنَّه كان متردّدًا بين عدِّ اسم الذَّات أَو اسم المعنى أَصلًا للاشتقاق.

وحاصل كلامه يُوحي بأَنَّه في هذه المادة مال إِلى كون المعنى الذِّهنيّ أَصلًا، وهذا يوافق منهج ابن فارس في "معجم مقاييس اللُّغة" عامَّةً.

ومن التَّفسير بالأُصول الاشتقاقيَّة قول الرَّاغب: ((الخَدُّ والأَخدُودُ: شقٌّ في الأَرض، مُستطيلٌ غائِصٌ، وجمعُ الأُخدُودِ أَخادِيدُ، وأَصلُ ذلك مِنْ خَدَّيِ الإِنسانِ، وهما: ما اكْتَنَفَا الأَنفَ عن اليمينِ والشِّمالِ))(١١٢).

فهنا يربط بين معنى (الأَخدُود)، والأَصل الذي نُقل منه وهو: خدُّ الإِنسان، وفي هذا

الموضع تقرير بِأَنَّ الأَصل الاشتقاقيّ قد يكون من أَسماء الذَّوات التي تُدرك بالحواس.

ومن ذلك قوله: ((الجَزَعُ: أَبلغُ من الحزن، فإِنَّ الحزن عامٌّ، والجزعُ هو: حزنٌ يصرف الإِنسان عمَّا هو بصدده، ويقطعُه عنه، وأَصلُ الجَزْع: قطعُ الحبلِ من نصفِهِ، يقال: جَزَعْتُهُ فانْجَزَعَ))[١١٣].

فهنا يفسِّرُ الرَّاغب (الجزع) بمعنى: الحزن، بربطه بالأَصل الدَّلاليّ والاشتقاقيّ الذي نُقِل منه، وهو: قطعُ الحَبلِ، والأَصل الاشتقاقيّ هنا من المعاني التي تُدرك بالذِّهن.

وتجدر الإِشارة إِلى أَنَّ التَّفسير بأَصل الاشتقاق يختلف عن الاشتقاق الصَّرفيّ المعروف، فالاشتقاق الصَّرفيُّ مضبوط بصيغ قياسيَّة ووظائف صرفيَّة محدَّدة، كاشتقاق: كاتِب، وكَتَّاب، ومكتوب، ومَكتَب، من: الكتابة، أَمَّا المراد بالاشتقاق في نظرية الأَصل الدَّلاليّ فهو مجرَّد التَّوافق في المعنى الأَصليّ حقيقة أَو مجازًا، كما هو الشَّأن في (النَّحل)، و(النِّحلة)، و(النُّحول).

٢- وظائفُ البُنى الصَّرفيَّة:

يُعدُّ ذِكر الوظيفة الصَّرفيَّة للَّفظ نوعًا من أَنواع التَّفسير اللُّغويّ، وذلك حين يكتفي به أَصحاب المعجمات. وفي هذه الحالة يحتاج القارئ إِلى استنتاج التَّفسير اللُّغويّ من دلالة الوظائف الصَّرفيَّة.

ومن أَمثلة التَّفسير بالوظائف الصَّرفيَّة عند الرَّاغب قوله في مادة (أَتي): ((ويُقال للسِّقاء إِذا مُخض وجاء زبدُه: قد جاء أَتْوُه، وَتَحْقيقُهُ: جاء ما مِنْ شأنه أَنْ يأتي منه، فهو مصدر في معنى الفاعل... وقوله تعالى: ﴿مَأْتِيًّا﴾[١١٤] مفعول من أَتيتُه. قال بعضهم: معناه: آتيًا، فجعل المفعولَ فاعلًا، وليس كذلك، بل يقال: أَتيتُ الأَمرَ وأَتاني الأَمرُ... وكلُّ موضع ذُكر في وصف الكتاب (آتَينا) فهو أَبلغ من كلِّ موضع ذُكر فيه (أُوتُوا)؛ لِأَنَّ (أُوتُوا) قد يُقال إِذا أُوتي مَنْ لم يكن منه قَبول، وآتيناهم يُقال فيمن كان منه قَبول))[١١٥].

ففي هذا السِّياق فسَّرَ (الأَتْوَ) بما مِن شأنه أَنْ يأتي، أَي: إِنَّه فسَّره بشيءٍ يتصف بالفعل المشتقِّ من (الأَتْو) وهو: يأتي. وهذا تفسير صرفيٌّ وليس تفسيرًا لغويًّا؛ لِأَنَّ وضع الفعل في مقابل الاسم المشارك له في الاشتقاق لا يُفيد في تفسير المعنى، بل يُفيد في

تحديد الوظيفة الصَّرفيَّة فحسب، وتحديد الوظيفة الصَّرفيَّة يصب في بيان سبب التَّسمية وهو نوع من أَنواع التَّفسير اللُّغويّ؛ ولذلك أَتبعه بقوله: إِنَّه ((مصدر في معنى الفاعل))، أَي: إِنَّه مصدر: أَتى يأتي، بمعنى اسم الفاعل: الآتي، عُبِّر به عن اسم الذَّات لدلالته على (الزَّبد) الَّذِي يُدرك بالحواس. وهذا أَيضًا تفسير صرفيٌّ، إِلَّا أَنَّه يُسهم في التَّفسير اللُّغويّ ببيان سبب التَّسمية ومسوغاتها.

أَمَّا قوله: ((مأتيًّا: مفعول من أَتيتُه))، فهو أَيضًا تفسير صرفيٌّ، يُفيد بأَنَّ (مأتيًّا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا﴾[١١٦]، من الصِّفات وليس من الأَسماء؛ لِأَنَّ اسم المفعول من المشتقات الوصفيَّة، وهو يدلُّ على ما وقع عليه فعل الفاعل، فيكون المعنى اللُّغويّ المترتِّب على ذلك: أَنَّ النَّاس آتون على وعد الله وهو الجنَّة[١١٧].

وقوله في (مأتيًّا): ((قال بعضهم: معناه: آتيًا، فجعل المفعولَ فاعلًا))، فهو أَيضًا تفسير صرفيٌّ، يتضمن استعمال اسم المفعول في معنى اسم الفاعل، والمعنى اللُّغويّ الَّذِي يُبنى على ذلك أَنَّ وعد الله هو الَّذِي يأَتي النَّاس، وهذا التَّفسير المبني على الوظيفة الصَّرفيَّة يُفضي إِلى وجه غير مقبول عند الزَّمخشريّ ومن تابعه؛ لِأَنَّ المراد بالوعد الجنَّة، والجنَّة لا تأتي إِلى النَّاس، وإِنَّما هم مَن يأتونها[١١٨].

ومن التَّفسير الصَّرفيّ في السِّياق السَّابق التَّفريقُ بين دلالة الفعل المبني للمعلوم، ودلالة الفعل المبني للمجهول. فقد ذكر الرَّاغب أَنَّ (آتَيناهم الكتابَ) أَبلغُ من (أُوتوا الكتابَ)؛ لِأَنَّ (آتَيناهم) يقع على مَن كان منه قَبول، والمبني للمجهول (أُوتوا) لا يقع بالضَّرورة على مَن يكون منه قَبول. فهذا فرق لُغويٌّ مبني على الوظيفة الصَّرفيَّة لكلٍّ من المبني للمجهول والمبني للمعلوم.

ومن أَمثلة التَّفسير بالوظائف الصَّرفيَّة عند الرَّاغب قوله: ((والجَنينُ: الولدُ ما دام في بطنِ أُمِّهِ، وجمعُهُ: أَجِنَّة. قال تعالى: ﴿وَإِذۡ أَنتُمۡ أَجِنَّةٞ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡۖ﴾[١١٩]، وذلك فَعيل في معنى مفعول، والجنينُ القبرُ، وذلك (فَعِيل) في معنى: فَاعِل))[١٢٠].

ففي هذا السِّياق فسَّر (الجنين) بمرادفه، ثُمَّ لجأَ إِلى التَّفسير الصَّرفيّ؛ لتكون فيه زيادة إِيضاح، وربط بالدَّلالة الأَصلية للمادة اللُّغويَّة وهي: السَّتر.

ويُستنتَج من التَّفسير الصَّرفيّ أَنَّ (الجنين) سُمِّي بذلك؛ لِأَنَّه مستور في الرَّحم، ولهذا

جعله منقولًا من مشتق على صيغة (فَعِيل) بمعنى: مفعول، على حين جعل تسمية القبر جنينًا منقولة من مشتق على صيغة (فَعِيل) بمعنى اسم الفاعل (الجانّ)، أي: السَّاتر؛ لِأَنَّه يستر جسد الميّت ويُغيّبُه.

ومن التَّفسير بالوظائف الصَّرفيَّة قول الرَّاغب: ((والحَرْسُ يُستعمل في الأَمكنة أَكثر، وقول الشَّاعر:

فبَقيتُ حَرْسًا قبلَ مُجرَى دَاحِسٍ لو كانَ لِلنَّفسِ اللَّجوجِ خُلُودُ[١٢١]

قيل: معناه: دهرًا، فإنْ كان الحَرسُ دلالته على الدَّهر من هذا البيت فقط فلا يدلُّ، فإنَّ هذا يحتمل أَنْ يكون مصدرًا موضوعًا موضع الحال، أَي: بقيت حارِسًا، ويدلُّ على معنى الدَّهر والمدَّة لا من لفظ الحرس، بل من مقتضى الكلام))[١٢٢].

ففي هذا السِّياق لجأَ الرَّاغب إِلى الوظائف الصَّرفيَّة؛ لتفنيد القول بِأَنَّ (الحَرس) هو: الدَّهر، فجعل (حَرْسًا) وهو مصدر مستعملًا في موضع اسم الفاعل (حارِسًا)، وإِعرابه على هذا التَّوجيه الصَّرفيّ حال، ثُمَّ جعل دلالة (الحارس) على (الدَّهر)، أَو الزَّمان الممتد مستنتَجةً ممَّا يُوحي به لفظ (الحارس) من اللُّزوم والبقاء.

ولا يخفى ما في التَّفسير الصَّرفيّ السَّابق من ضبط لسبب التَّسمية، وتوضيح لِمَا تحمله الأَلفاظ من وظائف صرفيَّة تُعبِّر عن دلالات لُغويَّة دقيقة، وربط للمُسَميَّات بأُصولها الدَّلاليَّة التي نُقِلت منها.

٣- العلاقات النَّحويَّة:

من مسالك التَّفسير اللُّغويّ عند أَصحاب المعجمات عامَّةً، وعند الرَّاغب في "مفردات أَلفاظ القرآن" خاصةً، الاكتفاء بذِكر المحلِّ الإِعرابيّ للَّفظ، وفي هذه الحالة يحتاج القارئ إِلى استنتاج الدَّلالة اللُّغويَّة من الاصطلاح النَّحويّ الَّذِي تحدّده وظيفة اللَّفظ في التَّركيب.

ومن أَمثلة التَّفسير بالعلاقات النَّحويَّة عند الرَّاغب قوله في مادة (نبت): ((وقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[١٢٣]، فقال النَّحويُّونَ: قولُهُ: (نباتًا) موضوع موضع الإِنبات، وهو مصدرٌ. وقال غيرُهُم: قوله: (نباتًا) حالٌ لا مصدرٌ، ونبَّهَ بذلك أَنَّ الإِنسانَ هو من وجْهٍ نباتٌ من حيثُ إِنَّ بَدْأَهُ ونَشْأَهُ من التُّرابِ، وإِنَّه يَنْمُو نُمُوَّهُ، وإِنْ كان له وصفٌ زائدٌ على النَّباتِ، وعلى هذا نبَّه بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ﴾[١٢٤]، وعلى

ذلك قولُهُ: ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾[١٢٥]، وقولُهُ: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾[١٢٦]، الباء للحال لا للتَّعديةِ؛ لِأَنَّ (نَبتَ) متعدٍّ تقديرُهُ: تَنْبُتُ حاملةً للدُّهْنِ، أي: تَنْبُتُ والدُّهنُ موجودٌ فيها بالقُوَّةِ))[١٢٧].

ففي هذا السِّياق جمع الرَّاغب بين التَّفسير بالوظائف الصَّرفيَّة والتَّفسير بالعلاقات النَّحويَّة؛ لِأَنَّ العلاقات النَّحويَّة جاءت مبنية على الوظائف الصَّرفيَّة.

فقوله في (نباتًا): إنَّه موضوع موضع (إنباتًا) وهو مصدر، فهذا تفسير صرفيٌّ، يُفضي إلى أَنَّ (نباتًا) مفعول مطلق مؤكِّدٌ لعامله الَّذِي يُلاقيه في الاشتقاق، أي: إنَّ (نباتًا) لا يتضمن دلالة لُغويَّة، وهو بمثابة التَّوكيد اللَّفظيّ، كما هي وظيفة المفعول المطلق المؤكِّد. وقوله: ((وهو مصدر)) يُفيد في تحديد المراد به؛ لِأَنَّ لفظ (نباتًا) يحتمل أَنْ يكون مصدرًا للفعل (نبَت)، واسم مصدر للفعل (أَنبتَ)، كما يحتمل الدَّلالة على اسم الذَّات. فتحديده بِأَنَّه مصدر فيه استبعاد لاحتمال دلالته على اسم الذَّات، وتقرير أَنَّه مصدر، وقوله: ((موضوع موضع الإنبات)) استبعاد لاحتمال أَنْ يكونَ مصدرًا للفعل (نبَت)، ويبقى أَنَّه اسم مصدر للفعل (أَنبتَ) وإعرابه مفعول مطلق.

وأَمَّا قوله في (نباتًا): إنَّه ((حالٌ لا مصدرٌ))، فيُبنى عليه من النَّاحية الصَّرفيَّة أَنَّ (نباتًا) مصدر (نَبتَ) بمعنى اسم الفاعل: النَابِت، عُبِّر به عن اسم الذَّات لدلالته على ما يُدرك بالحواس؛ لِأَنَّ إعرابه حالًا لا يستقيم إِلَّا على أَنَّه اسم جامد فيه معنى التَّشبيه، والتَّقدير: أَنبتكم من الأَرض كالنَّبات، أَي: مشبهين النَّبات، وهذه وظائف صرفيَّة بُنيَت عليها علاقات لُغويَّة، أَفضت إلى بيان المعنى اللُّغويّ وتفسيره.

وأَمَّا تفسيره لقوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ بِأَنَّ ((الباء للحال لا للتَّعدية؛ لِأَنَّ (نَبتَ) متعدٍّ))، فهذا تفسير بالوظائف الصَّرفيَّة والعلاقات النَّحويَّة، ويُبنى على أَنَّ (نبَت) متعدٍّ أَنَّه بمعنى (أَنبَت) وله مفعول به محذوف، والتَّقدير: تَنبُتُ زَيتونَها، ويُبنى على أَنَّ الباء للحال وجود حال محذوفةٍ تعلَّق بها الجار والمجرور، وهذه الحال المحذوفة يُفترض بها أَنْ تكون كونًا عامًّا لا خاصًّا، على تقدير: تنبتُ زَيتونَها كائنًا بالدُّهن، وتقدير الرَّاغب لها بالكون الخاص (حاملةً) هو توجيه للمعنى وليس تفسيرًا[١٢٨].

ومن أَمثلة التَّفسير بالعلاقات النَّحويَّة قوله: ((وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ بَآءَو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[١٢٩]، أَي: حلَّ مُبُوَّأً ومعه غضبُ الله، أَي: عقوبته، وقوله: ﴿ بِغَضَبٍ ﴾في موضع حالٍ، كخرجَ بسيفه، أَي: رجع، لا مفعول، نحو: مُرَّ بزيدٍ. واستعمالُ (باءَ) تنبيهًا على أَنَّ مكانَه الموافق يلزمه فيه غضب الله، فكيف غيره من الأَمكنة؟ وذلك على حدِّ ما ذكر في قوله: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[١٣٠]، وقوله: ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ ﴾[١٣١]، أَي: تقيم بهذه الحالة))[١٣٢].

ففي هذا السِّياق يُفرِّق بين استعمال (الباء) الجارَّة حين تكون مع مجرورها في موضع الحال، واستعمالها حين تكون في موضع المفعول به، ويذكر ما يُبنى على ذلك من المعاني والدَّلالات. وهو تفسير لُغويٌّ مبنيٌّ على العلاقات النَّحويَّة ومفهومها.

ومن التَّفسير بالعلاقات النَّحويَّة قول الرَّاغب: ((وقوله: ﴿ أَئِفۡكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾[١٣٣] فيصح أَنْ يُجعل تقديره: أَتُريدون آلهةً من الإفك، ويصح أَنْ يُجعل (إفكًا) مفعول (تريدون)، ويُجعل (آلهةً) بدل منه، ويكون قد سمَّاهم إفكًا))[١٣٤].

ففي هذا السَّياق يُقدِّم الرَّاغبُ التَّفسيرَ اللغويَّ اعتمادًا على العلاقات النَّحويَّة ومفهومها ومؤدَّاها الدَّلاليّ، فيذكر توجيهين نحويّين لإعراب (إفكًا)، أَحدهما: أَنَّه مفعول لأَجله ويُبنى عليه أَنَّ سبب إرادة (الآلهة) وطلبها هو: الإفك. والآخر: أَنَّه مفعول به لـ(تُريدون)، فيكون (آلهة) بدلًا منه، ويُبنى على ذلك أَنَّ (الآلهة) و(الإفك) شيءٌ واحد.

ممَّا تقدَّم يتضح أَنَّ الحديث عن العلاقات النَّحويَّة في السِّياق، ومحل اللَّفظ من الإعراب، هو نوع من التَّفسير اللُّغويّ غير المباشر؛ لِأَنَّه يستلزم استنتاج المعنى اللُّغويّ بناء على دلالة العلاقات النَّحويَّة.

الخاتمة

الحَمدُ للهِ رَبِّ العَالمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد المرسلينَ، وعلى آلهِ وصحبه أَجمعينَ، وَمَن اتبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ.

أَمَّا بعد:

فتحدَّثنا في هذا البحث عن المسالك الَّتِي يعتمدها أَصحاب المعجمات في التَّفسير اللُّغويّ للألفاظ لا سيَّما عند الرَّاغب، وانتهى البحث إلى النَّتائج الآتية:

١- الطريقة الأَساس في التَّفسير اللُّغويّ هي: التَّرادف، حيث يُوضع في مقابل اللَّفظ المُفسَّر ما يُوافقه في المعنى والوظيفة الصَّرفيَّة، مع الإشارة إلى الفروق الدَّلاليَّة بين اللَّفظ ومرادفه.

٢- هناك بعض الأَسماء ليس لها مرادفات مشهورة، كعوالم الأَرض والسَّماء مثلًا، ومثل هذه الأَسماء يُفسِّرها أَصحاب المعجمات بالحديث عن أَوصافها وأَجزائها والاعتبارات الَّتِي تحدِّد هيئاتها.

٣- التَّفسير بالتَّضادِّ من الأَساليب الَّتِي يعتمدها أَصحاب المعجمات، وتُسهم في تفسير اللَّفظ، بشرط أَلَّا يقع المفسِّرُ فيما يُسمَّى بـ(الدَّور)، وذلك حين يكتفي بتفسير كلٍّ من اللَّفظين بضده، ويُؤدِّي ذلك إلى الإبهام؛ لتوقُّف معرفة كلٍّ منهما على الآخر.

٤- تُعبِّر العلاقاتُ المجازيَّة في الأَصل عن التَّطور اللُّغويّ، وما يكتسبه اللَّفظ من دلالات فرعيَّة تُضاف إلى دلالته الأَصليَّة، ولكنَّها تُعدُّ من مسالك التَّفسير اللُّغويّ، الَّتِي يُفيد الحديث عنها في توضيح معاني الأَلفاظ.

٥- تحديد ما بين الأَلفاظ من عموم وخصوص، وفروق دلاليَّة، من مسالك التَّفسير اللغوي، الَّتِي يعتمدها أَصحاب المعجمات في تفسير المترادفات.

٦- لجأَ الرَّاغب الأَصفهانيُّ، كغيره من أَصحاب المعجمات، إلى التَّفسير اللُّغويّ عن طريق ذِكر الدَّلالات الاصطلاحيَّة للأَلفاظ، والدَّلالات الاصطلاحيَّة لا تُعبِّر بدِقَة عن المعنى اللُّغويّ للَّفظ، إلَّا أَنَّها تُسهم في توضيحه وبيانه، لاستنادها في الغالب إليه، ونشوئها منه.

٧- يُعدُّ تحديد الوظائف الصَّرفيَّة والعلاقات النَّحويَّة من مسالك التَّفسير اللُّغويّ، الَّتِي

يعتمدها أَصحاب المعجمات، وهي طريقة غير مباشرة؛ لِأَنَّها لا تُصرِّح بدلالة اللَّفظ، بل تُعبِّر عنها ممَّا تُؤدِّي إِليه الوظائف الصَّرفيَّة والعلاقات النّحويَّة.

٨- إِنَّ ربط الأَسماء، لا سيَّما أَسماء الذَّوات المحسوسة، بأُصول مصدريَّة أَو اشتقاقيَّة أُخِذت منها، يُعدُّ من مسالك التَّفسير الَّتِي تُوضِّح المعنى اللُّغويّ للَّفظ، وهذه الطريقة اعتمدها ابن فارس في كتابه "معجم مقاييس اللُّغة"، وبها تأثَّر الرَّاغب الأَصفهانيُّ في "مفردات أَلفاظ القرآن".

٩- كان الرَّاغب في "مفردات أَلفاظ القرآن" متأثِّرًا بـ" معجم مقاييس اللُّغة" لابن فارس، وليس بـ"مُجمَل اللُّغة"، خلافًا لِمَا ذهب إِليه محقِّق كتاب "مفردات أَلفاظ القرآن".

مع الإِشارة إِلى وجود فرق بين المنهجين، يتمثل في أَنَّ أَغلب الأُصول الاشتقاقيَّة عند ابن فارس يعود إِلى المعاني، أَمَّا عند الرَّاغب فكثير منها يعود إِلى أَسماء ذوات.

هوامش البحث ومصادره:

(١) يُنظر: المعاجم اللُّغويَّة في ضوء دراسات علم اللُّغة الحديث: ١٠٢- ١٢٣، والمعنى اللُّغويّ: ٢٣٧ -٢٣٨.

(٢) مادة (غيث): ١٩٧/٢.

(٣) يُنظر: المفصَّل في تفسير القرآن الكريم: ١٤٩٤.

(٤) يُنظر: معجم مقاييس اللُّغة، مادة (مطر): ٣٣٢/٥.

(٥) يُنظر: الأُصول في النَّحو: ١١١/٣، والموجز في قواعد اللُّغة العربيَّة: ٢٠٤.

(٦) مادة (حفل): ١٩٠/١١.

(٧) يُنظر: المقتضب: ٧٨/١.

(٨) يُنظر: الكتاب: ٥٥/٤، ومغني اللَّبيب: ٦٨٠/٢.

(٩) مادة (عقل): ٣٨/٣٠.

(١٠) يُنظر: الكتاب: ٧١/٤، وشرح المفصل- لابن يعيش: ٢٩٠/٧، والممتع في التَّصريف: ١٨٢/١- ١٨٣.

(١١) يُنظر: أَدب الكاتب: ٣٠٣، وشرح المفصل- لابن يعيش: ٢٩٠/٧- ٢٩١، والممتع في التَّصريف: ١٨١/١-١٨٢، وشرح شافية ابن الحاجب- لرضيّ الدِّين: ٩٩/١- ١٠٣.

(١٢) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب- لرضيّ الدِّين: ٢٦٠/١.

(١٣) يُنظر: شرح المفصل- لابن يعيش: ٢٩٠/٧.

(١٤) مادة (أَسف): ٧٥.

(١٥) مفردات أَلفاظ القرآن، مادة (سنا): ٤٢٩.

(١٦) سورة القصص، من الآية: ٣٤.

(١٧) سورة اللَّيل، الآية: ١١.

(١٨) مفردات أَلفاظ القرآن، مادة (ردأ): ٣٥٠- ٣٥١.

(١٩) سورة إبراهيم، من الآية: ٢٤.

(٢٠) مفردات أَلفاظ القرآن، مادة: (فرع): ٦٣٢.

(٢١) المصدر نفسه: ٤٠٣.

(٢٢) سورة النَّحل، من الآية: ١٢٠.

(٢٣) سورة آل عمران، من الآية: ٦٧.

(٢٤) سورة الحجِّ، من الآيتين: ٣٠- ٣١.

(٢٥) مفردات أَلفاظ القرآن: ٢٦٠.
(٢٦) المصدر نفسه، مادة (ذكر): ٣٢٨.
(٢٧) سورة النِّساء، من الآية: ١٤٥.
(٢٨) مفردات أَلفاظ القرآن: ٣١١.
(٢٩) سورة الأَعراف، من الآية: ٧٤.
(٣٠) مفردات أَلفاظ القرآن: ٤٣٠، ويُنظر: تاج العروس، مادة (سهل): ٢٣٤/٢٩.
(٣١) مفردات أَلفاظ القرآن، مادة (حزن): ٢٣١.
(٣٢) لسان العرب، مادة (جهل): ١٥٥/١١.
(٣٣) المصدر نفسه، مادة (علم): ٤٨٥/١٢.
(٣٤) يُنظر في مفهوم (الدَّور) وأَنواعه: الكليات: ٣٧٢، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٨١١/١.
(٣٥) مادة (أَبى): ١١/٣٧.
(٣٦) مفردات أَلفاظ القرآن، مادة (عرف): ٥٦٠.
(٣٧) مفردات أَلفاظ القرآن، مادة (نكر): ٨٢٣.
(٣٨) سورة الحجِّ، من الآية: ٧٣.
(٣٩) مفردات أَلفاظ القرآن، مادة (ضعف): ٥٠٦- ٥٠٧.
(٤٠) سورة فصلت، من الآية: ٥١.
(٤١) مفردات أَلفاظ القرآن، مادة (عرض): ٥٥٩.
(٤٢) أَسرار البلاغة: ٣٩٥.
(٤٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٠٨.
(٤٤) يُنظر: علم أَساليب البيان: ٢١٧.
(٤٥) يُنظر: علوم البلاغة: ٢١٠.
(٤٦) دلائل الإعجاز: ٢٩٥.
(٤٧) الطِّراز المتضمن لأَسرار البلاغة: ٧٣/١.
(٤٨) مادة (جمل): ١١٤.
(٤٩) سورة الأَنبياء، من الآية: ١٨.
(٥٠) مفردات أَلفاظ القرآن: ٣١٨.
(٥١) المصدر نفسه: ١٥.
(٥٢) سورة الطُّور، الآية: ٦.
(٥٣) سورة التَّكوير، الآية: ٦.

(٥٤) سورة غافر، من الآية: ٧٢.

(٥٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٤.

(٥٦) مفردات ألفاظ القرآن: ٣٩٧- ٣٩٨.

(٥٧) مفردات ألفاظ القرآن: ٧٩١- ٧٩٢.

(٥٨) سورة الأنبياء، من الآية: ١٥.

(٥٩) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (خمد): ٢٩٨.

(٦٠) يُنظر في أنواع المجاز وعلاقاته: الإيضاح في علوم البلاغة: ٨٠/١، والبلاغة العربيَّة: ٢٢٤/٢.

(٦١) نهاية الأفكار: ٥٠٤/٢.

(٦٢) يُنظر: المصدر نفسه.

(٦٣) يُنظر: الكليات: ٥٠٧.

(٦٤) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (أبى): ٥٨.

(٦٥) لسان العرب، مادة (أبي): ٤/١٤.

(٦٦) سورة البقرة، من الآية: ١٨.

(٦٧) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (بكم): ١٤٠- ١٤١.

(٦٨) تفسير الرَّاغب الأَصفهانيّ: ١٣١٠/٣، ويُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، مادة (رسل): ٣٥٣.

(٦٩) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٩٨/٧، والتَّسهيل لعلوم التَّنزيل: ٤٨٢/١.

(٧٠) يُنظر: عناية القاضي وكفاية الرَّاضيّ على تفسير البيضاويّ: ١٦٣/٦.

(٧١) يُنظر: الكشاف: ٣٨٢/٤.

(٧٢) يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، مادة (شكَّ): ٤٦١.

(٧٣) مادة (شكك): ٢٢٩/٢٧، ويُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، مادة (شكك): ٤٦١.

(٧٤) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (أذى): ٧٢.

(٧٥) المصدر نفسه، مادة: (برح): ١١٥.

(٧٦) سورة النَّحل، الآية: ٦.

(٧٧) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (سرح): ٤٠٦.

(٧٨) سورة الفرقان، من الآية: ٥٣.

(٧٩) مفردات ألفاظ القرآن: ٧٧٤.

(٨٠) المصدر نفسه، مادة (بشر): ١٢٤.

(٨١) سورة الكهف، من الآية: ٨٢.

(٨٢) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (جدر): ١٨٩.

(٨٣) سورة الصَّافات، من الآية: ١٠.

(٨٤) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (شهب): ٤٦٥.

(٨٥) المصدر نفسه، مادة (صوب): ٤٩٤.

(٨٦) اللُّغة- لفندريس: ٢٥٦.

(٨٧) يُنظر: دلالة الألفاظ: ١٦٠-١٦٧.

(٨٨) يُنظر: المصدر نفسه: ١٦٠- ١٦٢، وعوامل التَّطور اللُّغويّ: ٥٧.

(٨٩) مفردات ألفاظ القرآن: ٦٧٤.

(٩٠) يُنظر مادة (قضي) في: أَساس البلاغة: ٦٧٠، ولسان العرب: ١٥/٢١٤- ٢١٥، وتاج العروس، مادة (قضض): ١٩/٣٠.

(٩١) يُنظر: التَّوقيف على مهمات التَّعاريف: ١٧٧.

(٩٢) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (قضي): ٦٧٦.

(٩٣) يُنظر: التَّعريفات: ١٧٦.

(٩٤) مفردات ألفظ القرآن: ٥٥٤.

(٩٥) المصدر نفسه: ٧١٩.

(٩٦) يُنظر: المستويات الدَّلاليَّة في نظرية النُّظم عند عبدالقاهر الجرجانيِّ: ٢٢١ - ٢٢٢.

(٩٧) دلائل الإعجاز: ٥٥.

(٩٨) يُنظر: علم الدَّلالة دراسة وتطبيق: ٤٥.

(٩٩) يُنظر: لسانيات النَّصِّ مدخل إلى انسجام الخطاب: ١٣.

(١٠٠) الاشتقاق: ١٧٠.

(١٠١) مادة (طرد): ٣/٤٥٥- ٤٥٦.

(١٠٢) سورة الأَعراف، من الآية: ١٦٣.

(١٠٣) سورة الأَعراف، من الآية: ١٦٣.

(١٠٤) سورة النَّحل، من الآية: ١٢٤.

(١٠٥) سورة النَّبأ، الآية: ٩.

(١٠٦) سورة يونس، من الآية: ٦٧.

(١٠٧) مفردات أَلفاظ القرآن: ٣٩٢.

(١٠٨) سورة النَّحل، من الآية: ٦٨.

(١٠٩) سورة النَّحل، من الآية: ٦٨.

(١١٠) سورة النِّساء، من الآية: ٤.

(١١١) مفردات أَلفاظ القرآن: ٧٩٥.

(١١٢) المصدر نفسه ، مادة (خدّ): ٢٧٥– ٢٧٦.

(١١٣) المصدر نفسه، مادة (جزع): ١٩٤– ١٩٥.

(١١٤) سورة مريم، من الآية: ٦١.

(١١٥) مفردات أَلفاظ القرآن: ٦١.

(١١٦) سورة مريم، من الآية: ٦١.

(١١٧) يُنظر: الكشاف: ٣٤/٤.

(١١٨) يُنظر: المصدر نفسه، والدُّرُ المصون: ٦١٣/٧.

(١١٩) سورة النَّجم، من الآية: ٣٢.

(١٢٠) مفردات أَلفاظ القرآن، مادة (جنَّ): ٢٠٤.

(١٢١) البيت من البحر الكامل، للبيد بن ربيعة العامريّ، لكنَّ رواية الدِّيوان، هي:

وغَنيتُ سَبتًا قبلَ مُجرَى دَاحِسٍ لو كانَ لِلنَّفسِ اللَّجوجِ خُلُودُ

ديوانه: ٣٢.

(١٢٢) مفردات أَلفاظ القرآن، مادة (حرس): ٢٢٧.

(١٢٣) سورة نوح، الآية: ١٧.

(١٢٤) سورة غافر، من الآية: ٦٧.

(١٢٥) سورة آل عمران، من الآية: ٣٧.

(١٢٦) سورة المؤمنون، من الآية: ٢٠.

(١٢٧) مفردات أَلفاظ القرآن: ٧٨٧.

(١٢٨) يُنظر: الكشاف: ٢٢٤/٤.

(١٢٩) سورة الأَنفال، من الآية: ١٦.

(١٣٠) سورة آل عمران، من الآية: ٢١.

(١٣١) سورة المائدة، من الآية: ٢٩.

(١٣٢) مفردات أَلفاظ القرآن، مادة (بواء): ١٥٩.

(١٣٣) سورة الصَّافات، الآية: ٨٦.

(١٣٤) مفردات أَلفاظ القرآن، مادة (أفك): ٧٩.

المصادر والمراجع

- **بعد القرآن الكريم.**

١- أَدب الكاتب: لأَبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدَّينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢- أَساس البلاغة: لأَبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، حققه وقدم له ووضع فهارسه: د. مزيد نعيم ود. شوقي المعَرّي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون (بيروت- لبنان)، ١٩٨٨م.

٣- أَسرار البلاغة: لأَبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرَّحمن بن محمد الجرجانيّ (ت٤٧١)، قرأَه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط١، دار المدنيّ- جدة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٤- الاشتقاق: لأَبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبدالسَّلام محمد هارون، ط١، دار الجيل- بيروت، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٥- الأُصول في النَّحو: لأَبي البركات محمد بن سهل بن السَّراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبدالحسين الفتليّ، ط٣، مؤسسة الرِّسالة- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦- الإيضاح في علوم البلاغة: لأَبي المعالي محمد بن عبدالرَّحمن جلال الدِّين القزوينيّ (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: د.محمد عبدالمنعم خفاجيّ، ط٢،٣، دار الجيل- بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٧- البلاغة العربيَّة: لعبدالرحمن حَبَنَّكَة الدِّمشقيّ (ت ١٤٢٥هـ)، ط١، دار القلم والدَّار الشامية، دمشق وبيروت، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.

٨- تاج العروس من جواهر القاموس: لأَبي الفيض محب الدين السَّيِّد محمد مرتضى الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، ط١، المطبعة الخيريَّة- القاهرة، ١٣٠٦هـ.

٩- التَّسهيل لعلوم التَّنزيل: لأَبي قاسم محمد بن أَحمد بن محمد بن عبدالله بن جزيّ الكلبيّ (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د.عبدالله الخالدي، ط١، دار بن أبي الأرقم- بيروت، ١٤١٦هـ.

١٠- التَّعريفات: لعلي بن محمد بن علي الزَّين الشَّريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السَّود، ط٤، دار الكتب العلميَّة (بيروت- لبنان)، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

١١- تفسير الرَّاغب الأَصفهانيّ: لأَبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالرَّاغب الأَصفهانيّ (ت٥٠٢هـ)، تحقيق ودراسة: د.عادل بن علي الشِّدِيّ، ط١، دار الوطن- الرِّياض، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٢- التَّوقيف على مهمات التَّعاريف: لعبدالرؤوف بن تاج العافين بن علي المناويّ (ت١٠٣١هـ)، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
١٣- الجامع لأحكام القرآن: لأَبي عبدالله محمد بن أَحمد القرطبيّ (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أَحمد البردونيّ وإبراهيم أَطفيش، ط٢، دار الكتب المصريَّة- القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
١٤- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: لأَبي العباس بن يوسف بن محمد ابن إبراهيم المعروف بالسَّمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د.أَحمد محمد الخراط، ط٤، دار القلم- دمشق، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.
١٥- دلائل الإعجاز: لأَبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرَّحمن بن محمد الجرجانيّ (ت٤٧١)، قرأَه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط٥، مكتبة الخانجيّ- القاهرة، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.
١٦- دلالة الأَلفاظ: لإبراهيم أَنيس، ط٥، مكتبة الأَنجلو المصريَّة، ١٩٨٤م.
١٧- ديوان لبيد بن ربيعة العامريُّ: لأَبي عقيل لبيد بن ربيعة العامريّ (ت٤١هـ)، اعتنى به: حمدو أَحمد طمَّاس، ط١، دار المعرفة- بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
١٧- شرح شافية ابن الحاجب: لرضيّ الدِّين محمد بن الحسن الإستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزَّفاف ومحمد محيي الدِّين عبدالحميد، (د.ط)، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
١٨- شرح المفصَّل: لأَبي البقاء موفق الدِّين بن يعيش الموصليّ (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبدالله، ط١، دار سعد الدِّين- دمشق، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
١٩- الطِّراز المتضمن لأَسرار البلاغة وعلوم الحقائق الإعجاز: ليحيى بن حمزة ابن علي بن إبراهيم العلويّ اليمنيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشَّربينيّ شريدة، (د.ط)، دار الحديث- القاهرة، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
٢٠- علم أَساليب البيان: د.غازي يموت، ط١، دار الأَصالة للطِّباعة والنَّشر (بيروت- لبنان)، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٣م.
٢١- علم الدَّلالة دراسة وتطبيق: د.نور الهدى لوشن، ط١، منشورات جامعة قاريونس (بنغازي- ليبيا)، ١٩٩٧م.
٢٢- علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع)، أ.أَحمد مصطفى المراغيُّ، ط١، المكتبة العصريَّة- بيروت، ٢٠٠٨م.
٢٣- عوامل التَّطور اللُّغويّ دراسة في نمو وتطور الثَّروة اللُّغويَّة: لأَحمد عبدالرَّحمن حماد، ط١، دار الأَندلس- بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٤- عناية القاضي وكفاية الرَّاضيّ على تفسير البيضاويّ: لأَحمد بن محمد بن عمر شهاب الدِّين المصريّ (ت١٠٦٩هـ)، الطبعة الخديويَّة، ١٢٨٣هـ، تصوير دار صادر- بيروت.
٢٥- الكتاب: لأَبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسَّلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجيّ- القاهرة، ١٩٨٨م.
٢٦- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: لمحمد بن علي التَّهانويّ (ت بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د.علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ١٩٩٦م.
٢٧- الكشاف عن حقائق التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل: لأَبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، ط١، مكتبة العبيكان- الرِّياض، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٢٨- الكليات: لأَبي البقاء أَيوب بن موسى الحسينيّ الكفويّ (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصريّ، ط٢، مؤسسة الرِّسالة- بيروت، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.
٢٩- لسان العرب: لأَبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور المصريّ (ت٧١١هـ)، تحقيق: عامر أَحمد حيدر، ط٢، دار الكتب العلميَّة (بيروت- لبنان)، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
٣٠- لسانيات النَّصِّ مدخل إلى انسجام الخطاب، لمحمد خطابيُّ، ط١، المركز الثَّقافيُّ العربيُّ- بيروت، ١٩٩١م.
٣١- اللُّغة: لجوزيف فندريس، تعريب: عبدالحميد الدَّواخليّ ومحمد القصاص، (د.ط)، مكتبة الأَنجلو المصريَّة، ١٩٥٠م.
٣٢- المستويات الدَّلاليَّة في نظرية النُّظم عند عبدالقاهر الجرجانيّ: د.هدى صالح الحديثيُّ، مجلة الآداب، العدد: (٥٨)، ٢٠٠٢م.
٣٣- المعجمات اللُّغويَّة في ضوء دراسات علم اللُّغة الحديث: د.محمد أَحمد أَبو الفرج، ط١، دار النَّهضة العربيَّة- مصر، ١٩٦٦م.
٣٤- معجم مقاييس اللُّغة: لأَبي الحسين أَحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط: عبدالسَّلام محمد هارون، ط١، دار إحياء الكتب العربيَّة- القاهرة، ١٣٦٦هـ.
٣٥- المعنى اللُّغويُّ "دراسة عربيَّة مؤصلة نظريًا وتطبيقًا": د.محمد حسن جبل، ط٢، مكتبة الآداب- القاهرة، ٢٠٠٩م.
٣٦- مغني اللَّبيب عن كتب الأَعاريب: لجمال الدِّين بن هشام الأَنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأَفغانيُّ، ط٥، مؤسسة الصَّادق، (د.ت).
٣٧- مفردات ألفاظ القرآن: لأَبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالرَّاغب الأَصفهانيّ (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داووديّ، ط٥، دار القلم،- دمشق، ١٤٣٣هـ-٢٠١١م.

٣٨- المفصَّل في تفسير القرآن الكريم المشهور بتفسير الجلالينِ، تحقيق: د.فخر الدِّين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ٢٠٠٨م.

٣٩- المقتضب: لأَبي العباس محمد بن يزيد للمبرِّد (ت٢٨٦هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، (د.ط)، عالم الكتب- بيروت، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

٤٠- الممتع الكبير في التَّصريف: لابن عصفور الإشبيليّ (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د.فخر الدِّين قباوة، ط٨، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ١٩٩٦م.

٤١- الموجز في قواعد اللُّغة العربيَّة: لسعيد الأَفغانيّ (ت١٤١٧هـ)، (د.ط)، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٤٢- نهاية الأَفكار: لضياء الدِّين العراقيّ (ت١٣٦١هـ)، ط٥، مؤسسة النَّشر الإِسلاميّ- قم، ٢٠١١م.